

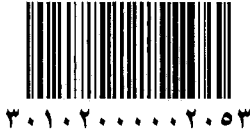
تمام الطالب بالصححات المطلوبة فيه

د. محمد بن عبد الله  
١٤١٢/٧/٢

الحسين بن محمد  
٧١٤  
د. عثمان بن إبراهيم  
١٤١٢/٧/٢

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية  
(شعبة الفقه)



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٢٠٥٣

## الشروط في العقود عند الحنابلة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه

إعداد الطالب

محمد بن أحمد بن حاسر السهلي

إشراف الدكتور

عثمان بن إبراهيم المرشد



١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

## بسم الله الرحمن الرحيم

### عنوان البحث : " الشروط في العقود عند الحنابلة "

يحتوي البحث على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

التمهيد : اشتمل على نشأة المذهب الحنبلي ، وانتشاره ، وأصوله التي قام عليها ، بإيجاز .  
الباب الأول : في التعريف بالعقد والشروط ، واشتمل على : التعريف بالتصرف والالتزام والعقد ، وبيان أركان العقد ، وشروطه ، وأقسامه . والتعريف بالشروط ، والفرق بين شروط العقد الشرعية ، والشروط الجعلية في العقد ، وبيان ما هو الأصل في العقود والشروط .  
الباب الثاني : في تقسيم الشروط إلى صحيحة وفاسدة ، واشتمل على : بيان أنواع كل قسم ، وما يدخل تحت كل نوع من المسائل .

الباب الثالث : في الشروط التي توسع الحنابلة في تصحيحها ، واشتمل على : الشروط التي انفرد الحنابلة بتصحيحها ، والأسباب التي جعلتهم ينفردون بالتصحيح ، ومدى صحة القول بأن المذهب اكتمل بأقوال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - في باب العقود والشروط فيها ، والشروط الحديثة كالشرط الجزائي والشروط في عقود الإذعان أو ما يسمى بالخدمة الاجتماعية كتوصيل الكهرباء وغيرها .

وكننت أعرض أقوال العلماء في كل مسألة ، وأذكر أدلتهم ، وأرجح مايسنده الدليل . ثم ختمت البحث بأهم نتائجها ، ومنها :

- إثبات أن الأصل في العقود والشروط فيها الجواز والصحة .
  - أن الحنابلة انفردوا بتصحيح عدد من الشروط .
  - أن ما صححه شيخ الاسلام ابن تيمية من الشروط ثابت تصحيحه عن الامام أحمد - رحمه الله - رواية ، وأن شيخ الاسلام أبرز قاعدة الأصل في العقود والشروط - الجواز والصحة - ودفع عنها دفاعاً شديداً حتى أصبحت حصناً منيعاً .
- ثم ذيل البحث بفهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والمصادر والمراجع ، ومحتويات الرسالة .

عميد

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

المشرف

الباحث

د/ عابد بن محمد السفياني

د/ عثمان بن ابراهيم المرشد

محمد بن أحمد بن

حاسر السهلي

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ  
مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَالَ لَهُ وَمَنْ يَضَلَّ فَلَا هَادِيَ  
لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ . أما بعد :

فَإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ صَالِحٌ لِجَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ وَالْأُمُكِنَةِ ، مَنْظُمٌ لِجَمِيعِ  
شُؤْنِ الْحَيَاةِ سِوَاهُ مَا كَانَ مِنْهَا فِي جَانِبِ الْعِبَادَاتِ ، أَوْ فِي جَانِبِ الْمَعَامَلَاتِ  
وَهُوَ دِينٌ يَسِرُّ وَيسَهِّلُ لَا حَرَجَ فِيهِ وَلَا مَشَقَّةَ . فمن حيث العبادات لم يكلف  
النَّاسَ بما لَا يَسْتَطِيعُونَ ، وعندما كلفهم لم يتركهم يتخبطون في عباداتهم  
على حسب عقولهم القاصرة ، وإنما رسم لهم المنهج الأقوم ، وبين لهم الطريق  
الأسلم الذي يجب عليهم أن يسلكوه أثناء قيامهم بها ، وحدد لها بضوابط لا مجال  
فيها للاجتهاد والاختراع ، وإنما يسيرون فيها وفق نصوص الشرع ، ولذلك جعل الأصل  
فيها الحظر حتى يدل دليل على وجوبها . ومن خالف هذا الأصل - بأن جاء  
بعبادة من تلقاء نفسه لم يكن فيها مستند شرعي - فهي باطلة قال تعالى :

﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ  
بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٢١﴾ (١)

وأما في جانب المعاملات التي يحتاج الناس إليها في حياتهم فجعل لها

نهجا آخر وطريقة مغايرة حيث جعل الأصل فيها الصحة حتى يرد نص شرعي  
بتحريمها فلا يفسد أو يبطل عهد ولا عقد ولا شرط إلا بدليل شرعي يمدل  
على فسادهِ وبطلانهِ ولقد اخترت "الشروط في العقود عند الحنابلة" عنوانا لهذه  
الرسالة لأمرين :

الأمر الأول : قول شيخ الإسلام : إنَّ الامام أحمد أكثر تصحيحاً للشروط في العقود من غيره من الأئمة حيث قال : " أحمد أكثر تصحيحاً للشروط فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحاً منه " (١)

وتابعه عليها بعض من كتب في نظرية العقد والمداخل الفقهية من الفقهاء المحدثين، كالشيخ مصطفى الزرقاء والدكتور مصطفى الشلبي والدكتور عبد الكريم زيدان وغيرهم .

الأمر الثاني : أنَّ الدكتور عبد الرزاق السنهوري قارن الفقه الإسلامي بالقانون في كتابه الموسوم بمصا در الحق وعندما وصل إلى الشروط في العقود بيّن أن الأصل عند الحنابلة فيها الجواز والصحة ثم عَنُون عنواناً جانبياً قال فيه : " استكمال المذهب الحنبلي بأقوال ابن تيمية " (٢)

فأردت أن أقف على حقيقة هذين الأمرين . وقد كتبت رسائل علمية في هذا المجال ومنها رسالة الشيخ زكي الدين شعبان " نظرية الشروط المقرنة بالعقد دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون " ، ورسالة الدكتور حسن عيسى الشاذلي " نظرية الشرط في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون " ، ورسالة الدكتور صالح بن غانم السدلان " الشروط في النكاح " ، ورسالة شاكر جمعه بكرى " الشروط في النكاح " ، ورسالة صالح بن سلطان السلطان " الشروط في عقد البيع " . وبفضل الله اطلعت عليها جميعاً واستفدت منها في بعض مداخل الموضوع وتقسيماته وطريقة المعالجة ، بيد أنها كانت تتناول الشروط عامة عند الفقهاء جميعاً ، وهذا البحث وإن كان قد سلك مسلك المقارنة إلا أنه أولى العناية بالدرجة الأولى بمذهب الحنابلة .

(١) القواعد النهرانية / ٢١٠ .

(٢) مصادر الحق ٣ / ٦٨ .

وإنّ الكتابة في البحوث الفقهية لا تخلو من عقبات وصعاب؛ ولذلك

أخذت في الوقت الكثير والجهد الكبير حتى خرج بهذه الصورة .

وأما المنهج الذي سرت عليه في هذه الرسالة فعلى النحو التالي :

أبداً بذكر المسألة ، وأحرّر محلّ النزاع فيها . ثم أورد نصّ

الحنابلة معتمداً في ذلك على كتبهم الأصلية ، كالمسائل الفقهية التي رواها

بعض أصحاب الإمام أحمد عنه ، كابن عبيد الله ومائل أبي داود السجستاني ،

ومائل إسحاق بن منصور الكوسج ، ومائل ابن هاني . وإذا لم أجد فيها

شيئاً عن المسألة أرجع إلى كتب الحنابلة الأخرى كمختصر الخرقى ، وكتاب

الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ، والهداية لأبي الخطاب ، والمحرر للمجد

ابن تيمية ، وموئلات ابن قدامة كالمغني شرح مختصر الخرقى ، والكافي

والمقنع ، وأعقبها بما يذكره صاحب الإنصاف ، وأرجع إلى بعض مصادره المطبوعة

غالباً .

وأبين مذهب المتأخرين في كل مسألة غالباً ما استطعت أن أصل

إليه في مآله من كتبهم ، كالإقناع للحجاوي ، ومنتهى الإرادات لابن النجار الفتوحى ،

والتنقيح للمرداوى وغاية المنتهى . وأقول : قلت هو المذهب عند المتأخرين .

ثم أذكر أقوال العلماء الموافقة لكل رواية معتمداً في ذلك على كتبهم ، وأذكر

أدلة كل رواية وأدلة من وافقها من أصحاب المذاهب الأخرى .

ثم أذكر ما يرد على تلك الأدلة من مناقشات وما يجاب عنها ، وأما

القول الذى لا أجد له دليلاً أستدلّ له ما وسعني الاستدلال له ، وأكتفى

بذكر كتاب من كتب كل مذهب ما عدا الحنابلة لأنهم موضوع الدراسة .

وكنت أتبع ما يصححه شيخ الإسلام من الشروط ، هل هو اجتهاد منه ،

أو اتباع للإمام أحمد ؟ وقمت بعزواي الآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية

الشريفة إلى مآله ، وخرّجت كثيراً من الأحاديث ما أمكنني ذلك . وذكرت

المعاني اللغوية والتعريفات الاصطلاحية لكل مسألة إلا ما ندر ، وبينت الكلمات التي تحتاج إلى تفسير من مظانها ، وترجمت للأعلام ما عدا المشاهير منهم ووضعت خاتمة لأهم نتائج البحث ، وفهرسا للإيات ، وآخر للأحاديث والآثار ، وثالثا للمصادر والمراجع ، ورابعا لمحتويات الرسالة .

\*

وقد ترتبت هذه الرسالة على تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة :

واشتمل التمهيد على :

- أولا : في نشأة المذهب الحنبلي .
- ثانيا : في انتشار المذهب الحنبلي .
- ثالثا : في بيان موجز بأصول المذهب الحنبلي التي قام عليها :
- الطريقة الأولى : طريقة أبي يعلى وتلميذه أبي الخطاب .
- الطريقة الثانية : طريقة ابن قدامة .
- الطريقة الثالثة : طريقة ابن القيم في أعلام الموقعين .
- الطريقة الرابعة : طريقة المتأخرين .

الباب الأول : في التعريف بكل من العقد والشرط وبيان ما هو

الأصل في العقود والشروط من حيث الصحة والفساد، وكان في فصلين :

الفصل الأول : في التعريف بكل من العقد والشرط ، وفيه

مبحثان :

المبحث الأول : في التعريف بالعقد وتحتة تمهيد وثلاثة فروع :

التمهيد : في التعريف بالتصرف والالتزام .

الفرع الأول : في بيان معنى العقد لغة ، وتعريفه اصطلاحاً .

الفرع الثاني : في بيان أركان العقد وشروط هذه الأركان .

الفرع الثالث : في تقسيم العقد باعتبارات مختلفة .

المبحث الثاني : في التعريف بالشرط وفيه فرعان :

الفرع الأول : في معنى الشرط لغة ، وتعريفه اصطلاحاً .

الفرع الثاني : في الفرق بين شروط العقد الشرعية ، والشروط في

العقد وهي العسمة بالجعلية .

الفصل الثاني : في بيان ما هو الأصل في العقود والشروط فيها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في بيان مذهب القائلين أن الأصل في العقود والشروط فيها

الجواز والصحة، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في سياق نصوصهم وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : في سياق نصوص الحنفية .

المطلب الثاني : في سياق نصوص المالكية .

المطلب الثالث : في سياق نصوص الشافعية .

المطلب الرابع : في سياق نصوص الحنابلة .

الفرع الثاني : في أدلتهم وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في أدلتهم من الكتاب .

المطلب الثاني : في أدلتهم من السنة .

المطلب الثالث : في أدلتهم من المعقول .

المبحث الثاني : في بيان مذهب القائلين بأن الأصل في العقود والشروط فيها

الفساد والبطلان ، وفيه فرعان موهخاتمة .

الفرع الأول : في سياق نصوصهم .

الفرع الثاني : في أدلتهم .

والخاتمة في بيان الراجح من المذاهب .

الباب الثاني : في تقسيم الشروط من حيث الصحة والفساد ، وفيه

تمهيد وفصلان :

التمهيد : في التعريف بالصحة والفساد والبطلان .

الفصل الأول : في الشروط الصحيحة، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في شرط ما هو من مقتضى العقد .

المبحث الثاني : في شرط ما هو من مصلحة العقد ، وفيه خمسة فروع :

الفرع الأول : في شرط الرهن ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : في التعريف بالرهن . ودليل مشروعيته .

المطلب الثاني : في تعيينه .

المطلب الثالث : في بيان حكم إجبار الراهن على تسليمه .

المطلب الرابع : في بيان حكم رهن المبيع على ثمنه .

الفرع الثاني : في الضمين والكفيل ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في تعريف الضمان والكفالة ودليل مشروعيتهما .

المطلب الثاني : في تعيين الضمين والكفيل .

الفرع الثالث : في شرط الخيار، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : في تعريف الخيار وأقسامه ودليل مشروعيته .

المطلب الثاني : في مدته .

المطلب الثالث : في اشتراطه لاجنبي عن العقد .

المطلب الرابع : في اشتراطه في عقد النكاح .

الفرع الرابع : في شرط الأجل ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في تعريفه ، ودليل مشروعيته .

المطلب الثاني : في الأجل المعلوم .

المطلب الثالث : في الأجل المجهول .



الفرع الخامس : في شرط وصف مقصود في العقد ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : في شرط وصف مقصود ، وتحقق أنقص منه .  
المطلب الثاني : في شرط وصف مقصود ، وتحقق أفضل منه .

المبحث الثالث : في شرط نفعٍ مباحٍ معلوم في العقد ، وفيه ستة فروع :  
الفرع الأول : في شرط نفع مباح معلوم لأحد العاقدَيْن .  
الفرع الثاني : في شرط نفع مباح معلوم لاجنبي عن العقد .  
الفرع الثالث : في شرط عملٍ في المعقود عليه .  
الفرع الرابع : في شرط ما تنتفع به المرأة في عقد نكاحها ، وفيه  
مطلبان :

المطلب الأول : في شرط ما تنتفع به المرأة وليس فيه مضرة على  
غيرها .

المطلب الثاني : في شرط ما تنتفع به المرأة وفيه مضرة  
على غيرها .

الفرع الخامس : شرط عمل من أعمال البرّ في المعقود عليه ، وفيه ثلاثة  
مطالب :

المطلب الأول : في شرط وقف المبيع .

المطلب الثاني : في شرط العتق .

المطلب الثالث : في شرط التدبير .

الفرع السادس : في شرط ما ينتفع به المعقود عليه ، وهو خاص  
ببني آدم ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في شرط أولوية البائع بالمبيع .

المطلب الثاني : في شرط الأمانة للتسري وليست للخدمة .

الفصل الثاني : في الشروط الفاسدة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في شرط ما يخالف مقتضى العقد .

المبحث الثاني : في شرط ما لا ينعقد معه العقد ، وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : في شرط تعليق العقد .

الفرع الثاني : في العربون .

الفرع الثالث : في شرط البراءة من كل عيب .

الفرع الرابع : في الاستثناء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في استثناء الحمل وفيه مسألتان :

السؤال الأول : في شرط الحمل في البيع .

السؤال الثانية : في شرط الحمل في العتق .

المطلب الثاني : في استثناء السواقط .

المبحث الثالث : في اشتراط شيء محرم في العقد ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في شرط شيء محرم في عقد البيع ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في اشتراط شرطيين في البيع .

المطلب الثاني : في شرط عقد في العقد .

الفرع الثاني : في شرط شيء محرم في عقد النكاح ، وفيه ثلاثة

مطالب :

المطلب الأول : في نكاح الشغار وبيان صوره .

المطلب الثاني : في نكاح المحلل وبيان حالاته :

الحالة الأولى : إذا شرط في صلب العقد .

الحالة الثانية : إذا شرط قبل العقد .

الحالة الثالثة : إذا نواه بقلبه .

الباب الثالث : في الشروط التي توسّع الحنابلة في تصحيحها أكثر من غيرهم ، وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : في الشروط التي انفرد الحنابلة بتصحيحها .

الفصل الثاني : في أسباب الانفراد بالتصحيح ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في سعة اطلاع الإمام أحمد على السنة وشدة تمسكه بها .

المبحث الثاني : في سعة اطلاع الإمام أحمد على فتاوى الصحابة وشدة تمسكه بها .

المبحث الثالث : في اتساع أصول المذهب الحنبلي في الاستنباط .

الفصل الثالث : في مدى صحة من يرى أن المذهب الحنبلي لم يكتمل

في باب العقود والشروط فيها إلا بأقوال شيخ الاسلام

ابن تيمية رحمه الله .

الفصل الرابع : في الشروط الحديثة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في الشرط الجزائي ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفه ، وبيان صوره .

الفرع الثاني : في حكمه .

المبحث الثاني : في عقود الإذعان أو ما يسمى بالخدمة

الاجتماعية (كإيصال الماء والغاز والكهرباء

والتلفون ....) .

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة الا أن أشكر الله عز وجل الذي أعان على اتمامه وأن أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل وشيخي الأجل صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور عثمان بن ابراهيم المرشد الذي وهبني من وقته الكثير على الرغم من ظروفه ومشاغله الكثيرة ، فإنه لم يدخر وسعا ولم يأل جهدا في توجيهي ونصحي وارشادي وفتح لي بيته وقلبه فجزاه الله عني كل خير وجعل ذلك في موازين حسناته إنه سميع مجيب . ولا أدعي الكمال في هذا العمل ، وحسبي أنني بذلت قصارى الجهد فإن كان في هذا العمل صواب فهو من توفيق الله تعالى ، وما فيه من خطأ فمن نفسي ، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، انه سميع مجيب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

## تصنيف

ويشتمل على ما يلي :

- أولا - بيان نشأة المذهب الحنبلي .
- ثانيا - انتشار المذهب الحنبلي .
- ثالثا - بيان موجز بالأصول التي قام عليها المذهب الحنبلي .

## أولا - بيان نشأة المذهب الحنبلي :

اقتضت حكمة الخالق جل وعلا أن يخالف بين المخلوقات في صورها وأشكالها وأجسامها والأسرار التي أودعها فيها ليظهر بديع صنعته وكمال قدرته وبإلغ حكمته، وخص بني آدم بالعقل، وميزهم بالفهم ليتأهلوا بذلك لما أعد لهم له من التكليف بعبادته وعارة أرضه وإقامة شرعه، وفاوت بينهم في عقولهم وفهوسهم، كما فاوت بينهم في أبدانهم ولغاتهم وأرزاقهم وآجالهم وأخير بما قضاء وقدره من اختلاف مناهجهم وتباين آرائهم واعتقاداتهم وأعمالهم، فقال عز من قائل : \* وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ (١)

فإذا كان الاختلاف بين المخلوقات واقعا من وجوه كثيرة فقد جرى هذا الاختلاف في وجهات النظر بين العلماء الأعلام، ولا يشك من أوتي حظا من العلم والفهم وسلامة القصد أن العلماء المجتهدين كانوا يقصدون من اجتهادهم غاية واحدة هي إصابة الحق في استنباط الأحكام الشرعية للمسائل التي لم يرد بحكمها نص صريح من الكتاب الكريم أو السنة النبوية الكريمة، وبيان مراد الشارع فيها، غير أن مداركهم قد تتفاوت في طريق الوصول إليها فيترتب على ذلك اختلاف في النتائج،



قال العلامة ابن القيم : " وتفاوت الأُمة في مراتب الفهم عن الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحصى إلا الله، ولو كانت الأُفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم، ولما خَصَّ الله سبحانه سليمان بفهم الحكومة في الحرث، وأثنى عليه وعلى داود عليهما السلام بالعلم والحكم " (١) قال تعالى :  
 \* فَفَقَّهْنَاهَا سُلَيْمَانُ وَكَلَّامًا حَكِيمًا وَعَلِيمًا \* (٢)  
 وقد وجد الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في مسائل الاجتهاد، ورسول الله صلى الله عليه وسلم موجود بين ظهرائهم - وذلك عندما قال : " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريضة " (٣) ، فبعضهم فهم الحديث على ظاهره، فما صلى حتى وصل بني قريضة ، وبعضهم صلى حيث أدركته الصلاة وفهم من الحديث الحث على السير. وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم صنيعهم فلم ينكر على أحد من الفريقين لأن كل فريق عمل بما أراه إليه اجتهاده، فإذا كان الخلاف واقعاً والرسول صلى الله عليه وسلم بينهم فكيف يكون الحال في الأمور المستجدة بعد وفاته ؟ لا شك أن الخلاف فيها يكون أشد، وتباعد وجهات النظر فيها أكثر، ولكن الخلاف فيها لا يضر لكونه مبنيًا على الاجتهاد والنظر الصحيح المقصود به معرفة الحق لا لغلبة أو هوى، فقد اجتهد الصحابة - إذن - واختلفوا واجتهد التابعون من بعدهم واختلفوا وهكذا أتباعهم وهلم جرا . وما انتصف القرن الثاني الهجري حتى ظهرت المذاهب الفقهية، وتعددت وتحدت معالم مناهجها في الاستنباط، وتأصلت والتفت من حول أئمتها

- 
- (١) أعلام الموقعين ١/ ٣٣٢ . (٢) سورة الأنبياء ٧٩/٠ .  
 (٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، كتاب الجهاد ، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب وخروجه إلى بني قريضة وساحصرتة ، آياهم ٥/ ٢٤٣ .

التلاميذ والأشباع والمحبتون يناصرونها ويذبّون عنها ما وسعهم الجهد .  
ويسمعون ما وسعهم السمع في سبيل نشرها والتمكين لها .

ومن مذاهب أهل السنة التي كتب الله لها البقاء وخلود الذكر  
وظلّ العمل بها قائما حتى الآن المذاهب الأربعة : وهي المذهب  
الحنفي ، والمذهب المالكي ، والمذهب الشافعي ، والمذهب الحنبلي .  
ثم إنّ هذه المذاهب وإن اختلفت في بعض قواعدها ونتائج اجتهاد  
علمائها فهي متفقة في الأصول الكلية والقواعد الكبرى ، المستمدة من كتاب  
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما اختلافهم في كيفية تطبيق تلك  
القواعد على الفروع الفقهية المستجدة ، وتمايزهم في وفرة المحفوظ من سنن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قلتها ، وتفاضل القرائح والفهوم التي هي  
قسمة من الله بين عباده .

ولما كان هذا البحث معنيا ببيان الشروط في العقود عند  
الحنابلة كان من المستحسن تقديم لمحة موجزة عن حياة إمام المذهب وبيان  
مقامه في العلم والعمل ، وذلك من خلال سيرته إبان الطلب ثم زمن التصدر  
للقوى والتدريس والإفادة حتى أصبح في مقام الاقتداء والإمامة .

#### ١ - نسب الإمام أحمد ومولده :

هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني من ولد شيبان بن  
زهل يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده نزار بن معد بن عدنان ،  
ولد ببغداد سنة ( ١٦٤ هـ ) في شهر ربيع الأول ، قدمت به أمه وهو حمل  
من مرو بخراسان ، وكان أبوه ممن ولي الأعمال بها . (١)

(١) انظر سيرة الإمام أحمد لابنه صالح / ٢٩ ، مناقب الإمام أحمد لابن  
الجوزي / ٣٨-٣٩ ، الجوهر المحصل / ٥ - ١٦ .

٢ - طلبه للعلم :

كان من أبرز صفات الإمام أحمد في صفه النبوغ والذكاء ونهاية الشأن والتزام الجد في كل الأمور، فحفظ القرآن، ثم طلب الحديث وهو ابن ست عشرة سنة على شيوخ بلده بغداد كهشيم بن بشر المتوفى سنة ( ١٨٣ هـ ) قال ابنه صالح :  
" قال أبي : طلبت الحديث وأنا ابن ست عشرة سنة " (١) ، وقال أيضا :  
" قال أبي : ومات هشيم وأنا ابن عشرين سنة وأنا أحفظ ما سمعته منه " (٢)  
ثم رحل بعد ذلك رحلات عديدة إلى الكوفة والبصرة والشام واليمن والجزيرة وغيرها من أقطار الإسلام المشهورة بالعلم والعلماء ، وكان يكتب عن علماء كل بلد يرحل إليه . قال عنه ابنه صالح : " عزم أبي على الخروج إلى مكة يقضي حجة الإسلام ورافق يحيى بن معين وقال له : نمضي إن شاء الله فنقضي حجنا ثم نمضي إلى عبد الرزاق إلى صنعاء نسمع منه . قال أبي : فدخلنا مكة وقفنا نطوف طواف الورد ، فإذا عبد الرزاق في الطواف يطوف ، وكان يحيى بن معين قد رآه وعرفه ، فخرج عبد الرزاق لما قضى طوافه فصلى خلف المقام ركعتين ، فقام يحيى بن معين فجاء عبد الرزاق فسلم عليه وقال له : هذا أحمد بن حنبل أخوك ، فقال : حيا الله وثبته فانه يبلغني عنه كل جميل ، قال : نجني إليك غدا إن شاء الله حتى نسمع ونكتب قال ، وقد قام عبد الرزاق فأنصرف فقال أبي ليحيى بن معين : لم أخذت على الشيخ موعدا ؟ قال : لنسمع منه . وقد ربحك الله مسيرة شهر ورجوع شهر والنفقة ، فقال أبي : ما كان الله يراني وقد نويت نية لي أفسدها بما تقول نمضي فنسمع منه فعضى حتى سمع منه بصنعاء " (٣)

(١) (٢) سيرة الإمام أحمد لابنه صالح / ٣١ .

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي / ٥٤ .



وما زال ملازماً لطلب العلم، نقاداً لما يجمع، متجشماً للصعاب مستكثراً من الشيوخ طيلة حياته. وقال عنه ابنه صالح : " رأى رجل مع أبي محبرة فقال له : يا أحمد أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت إمام المسلمين، فقال مع المحبرة إلى المقبرة" <sup>(١)</sup> لأنه يرى طلب العلم لا ينتهي عند سن معينة ويرى أن أفضل ما تصرف فيه الأوقات هو طلب العلم فمضى حياته بين طلب العلم وتحصيله وتعليمه للناس والإفادة حتى أتاه اليقين.

### ٣ - شيوخه :

بعد أن تتلمذ الإمام أحمد على شيوخ بلده بغداد، مدينة السلام، وحاضرة الخلافة، ومنارة العلم، والتقى بعلمائها ومحدثيها رحل إلى مختلف الأقطار ذوات الشهرة بالعلم ورواية الأحاديث والآثار طلباً للعلم وسعيًا للقاء الشيوخ، مترسماً خطى السلف الصالح من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين وأتباعهم، فكثُر شيوخه كثرة عجيبة ظهر أثرها في غزارة علمه يوم أن جلس متصدياً للتحديث والإفتاء والإفادة، قال الذهبي بعد أن ذكر عددًا كثيرًا من شيوخ الإمام أحمد : " فعدة شيوخه الذين روى عنهم في المسند صئتان وثمانون ونيّف" <sup>(٢)</sup> ، فهذا عدد الذين روى عنهم في المسند فقط ، وأما عدد شيوخه الذين لم يرو عنهم فيه فهم أكثر من هذا بكثير فقد ذكرهم ابن الجوزي مرتبين على حروف الهجاء في كتابه مناقب الإمام أحمد وقد عددتهم فوجدت عددهم أربعمائة ونيّفًا ومن مشاهيرهم وجلتهم :

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي / ٥٥٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١ / ١٨١ .

١ - إسماعيل بن عُلَيَّة الحافظ الثبت العلامة أبو بشر إسماعيل ابن إبراهيم بن مُقْسِم الأُسدي مولا هم ، أحد الأعلام ، وعُلَيَّة هي أمه . ولد سنة ( ١١٠ هـ ) ، قال أبو داود : ما أحد إلا وقد أخطأ إلا ابن علي . وقال ابن معين : كان ابن علي ثقة ورعا تقيا ، توفي سنة ( ١٩٣ هـ ) . ( ١ )

٢ - حسين الجعفي ، هو الحسين بن علي بن الوليد ، شيخ الإسلام ، أبو علي الجعفي ، مولا هم الكوفي ، الحافظ المقرئ ، الزاهد ، القدوة وثقه ابن معين وغيره توفي سنة ( ٢٠٣ هـ ) . ( ٢ )

٣ - حفص بن غياث ، الإمام الحافظ ، أبو عمر النخعي . الكوفي قاضي بفسداد ثم قاضي الكوفة ، ومن حدث عنهم الإمام أحمد ولد سنة ( ١١٧ هـ ) . قال يحيى بن معين : جميع ما حدث به حفص ببفسداد والكوفة فمن حفظه لم يخرج كتابا . كتبوا عنه ثلاثة آلاف وأربعة آلاف حديث من حفظه . ( ٣ )

٤ - سليمان بن حرب الحافظ أبو أيوب الواشحي . الأزدي قاضي مكة ، روى عنه الإمام أحمد ، قال أبو حاتم : إمام لا يدلس ويتكلم في الرجال الرجال والفقهاء ، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث ، وما رأيت في يده كتابا قط ، توفي سنة ( ٢٢٠ هـ ) . ( ٤ )

٥ - أبو عاصم النبيل واسمه الضحاک بن مخلد الشيباني البصري الحافظ ، شيخ الإسلام روى عنه الإمام أحمد ، قال عنه ابن سعد : كان ثقة فقيها ، توفي سنة ( ٢١٢ هـ ) . ( ٥ )

( ١ ) انظر تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٢-٢٢٣ . وذكره ابن الجوزي في المناقب ضمن

مشايخ أحمد ص ٩٦ .

( ٢ ) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ٣٤٩ ، والثاني ص ١٠١ .

( ٣ ) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ٢٩٧-٢٩٨ ، والثاني ص ٩٩-١٠٠ .

( ٤ ) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ٣٩٣ ، والثاني : ص ١٠٧ .

( ٥ ) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ٢٩٧-٢٩٨ ، والثاني : ص ١٠٤ .

٦ - عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب، الحافظ، الثقة، أبو الحسين التميمي مولا هم، الواسطي، حدث عنه البخاري في صحيحه، وأحمد بن حنبل، قال عنه أحمد: هو صحيح الحديث قليل الغلط. (١)

٧ - عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، الحافظ الكبير، الإمام العلم، الشهير باللؤلؤ، أبو سعيد البصري مولى الأزدي وقيل بني العنبر، ولد سنة (١٣٥ هـ)، حدث عنه أحمد، وقال أحمد: هو أفقه من يحيى القطان. وهو أثبت من وكيع، لأنه أقرب عهداً بالكتاب، وقال علي بن المديني: أعلم الناس بقول الفقهاء السبعة. (٢)

٨ - عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحافظ الكبير، أبو بكر الحنظلي مولا هم، الصنعاني، صاحب التصانيف، ومن أجلها كتاب المصنف في السنن والآثار، وقد طبع كاملاً في أحد عشر مجلداً. روى عنه أحمد وإسحاق. قال أحمد: كان عبد الرزاق يحفظ حديث مَعْمَر، وثقه غير واحد، توفي سنة (٢١١ هـ). (٣)

٩ - عفان بن مسلم، الحافظ الثبت، أبو عثمان الأنصاري مولا هم. البصري الصغار، حدث ببغداد، ولد سنة (١٣٠ هـ)، روى عنه أحمد بن حنبل. قال أبو حاتم: عفان ثقة متقن. توفي سنة (٢١٩ هـ) وفي رواية سنة (٢٢٠ هـ). (٤)

-----

(١) تذكرة الحفاظ ٣٩٧/١ - ٣٩٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٢٩/١ - ٣٣٢، وذكره ابن الجوزي في المناقب من

شيوخ أحمد ص ١٠١.

(٣) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ٣٦٤/١، والثاني: ص ٩٦.

(٤) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ٣٧٩/١ - ٣٨١، والثاني: ص ١٠٧.

- ١٠ - أبو نعيم الفضل بن دكين، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير، الحافظ الثبت، الكوفي الملائى، التاجر من موالى طلحة بن عبيد الله التميمي، روى عنه أحمد وغيره. قال أحمد قال أبو نعيم: كتبت عن يزيد من مائة شيخ ولد سنة (١٣٠ هـ) وتوفي سنة (٢١٩ هـ). (١)
- ١١ - قتيبة بن سعيد، الشيخ، الحافظ، محدث خراسان، أبو رجاء مولا هم، البلخي، البغلاني ولد سنة (١٤٩ هـ) - كتب الحديث عن ثلاث طبقات، وثقه ابن معين والنسائي توفي سنة (٢٤٠ هـ). (٢)
- ١٢ - الشافعي الإمام العلم حبر الأمة، أبو عبد الله محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبى المكي، ولد سنة (١٥٠ هـ). وتوفي سنة (٢٠٤ هـ). إمام المذهب المشهور الذى هو أحد المذاهب الأربعة المتبوعة. (٣)
- ١٣ - منصور بن سلمة الحافظ، الإمام، أبو سلمة الخزاعي محدث بغداد أخذ عنه أحمد بن حنبل وابن معين، وكان ثقة، يتمتع من الحديث توفي سنة (٢١٠ هـ). (٤)
- ١٤ - أبو النصر هاشم بن القاسم الليثى الخراساني البغدادي. الحافظ ويقال: قبصر روى عنه أحمد بن حنبل وغيره، وثقه ابن المديني وغيره ولد سنة (١٣٤ هـ)، وتوفي سنة (٢٠٧ هـ). (٥)

- 
- (١) انظر تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١ - ٣٧٣، وقد ذكره ابن الجوزى في المناقب ١٠٩/١.  
(٢) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ٤٤٦-٤٤٧، والثاني: ص ١١٠.  
(٣) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ٣١٧-٣٢٠، والثاني: ص ١١٦.  
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ٣٥٨/١ - ٣٥٩.  
(٥) انظر المصدر السابق ٣٥٩/١.

١٥ - أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري الحافظ ،  
أحد الأعلام . ولد سنة ( ٣٣ هـ ) . قال عنه أحمد : أبو الوليد اليوم شيخ  
الإسلام ، ما أقدم عليه أحد من المحدثين ، أبو الوليد متقن . وقال أبو حاتم :  
أبو الوليد ، إمام فقيه عاقل ثقة حافظ ، ما رأيت في يده كتاب قط ، توفي  
سنة ( ٢٢٧ هـ ) . ( ١ )

١٦ - هشيم بن بشر بن أبي خازم ، قاسم بن دينار الحافظ  
الكبير محدث العصر أبو معاوية الواسطي ، نزيل بغداد ولد سنة ( ١٠٤ هـ )  
قال أحمد بن حنبل : لزم هشيم أربع سنين ما سأله عن شيء إلا مرتين  
هيبه له . وسئل أبو حاتم عن هشيم فقال : لا تسأل عنه في صدقه وأمانته  
وصلاحه . توفي سنة ( ١٨٣ هـ ) . ( ٢ )

١٧ - الهيثم بن جميل أبو سهل البغدادي الحافظ الكبير ،  
محدث أنطاكية . روى عنه أحمد بن حنبل ، وقال أحمد : كان أصحاب  
الحديث عندنا أربعة ، وذكر منهم الهيثم بن جميل ، وهو أحفظهم وثقه  
الدارقطني توفي سنة ( ٢١٣ هـ ) . ( ٣ )

١٨ - وكيع بن الجراح بن ملج ، الإمام الحافظ الثبت محدث العراق  
أبوسفيان الرواسي الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام ولد سنة ( ٢٩ هـ ) . روى عنه  
الإمام أحمد ، وأراد الرشيد أن يولي وكيعا قضاء الكوفة فاستنع . ولما هات  
سفيان جلس وكيع موضعه . قال عنه أحمد : ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من  
وكيع ، وقال أيضا : ما رأيت عيني مثل وكيع يحفظ الحديث ويذاكر بالفقه  
توفي سنة ( ٩٧ هـ ) . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٢ ، وقد ذكره ابن الجوزي في شيوخ أحمد / ١٠٠ .  
( ٢ ) انظر الجوهر المعصل / ٨ .  
( ٣ ) انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٣٦٣ ، وقد ذكره ابن الجوزي في شيوخ أحمد / ١٠٧ .  
( ٤ ) انظر المصدرين السابقين ، الأول ١ / ٣٢٢-٣٢٣ ، والثاني : ص ٩٩ .

١٩ - يحيى بن آدم الحافظ العلامة أبو زكريا القرشي مولا هم .

الكوفي الأُحول ، صاحب التصانيف . روى عنه أحمد ووثقه ابن معين والنسائي  
توفي سنة (٢٠٣هـ) . (١)

٢٠ - يحيى بن سعيد بن فروخ ، الإمام العلم سيد الحفاظ . أبو سعيد

التميمي مولا هم ، البصري القطان ولد سنة (١٢٠هـ) . روى عنه الإمام أحمد .

(٢)

وقال عنه : ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان توفي سنة (١٩٨هـ) .

٢١ - يزيد بن هارون بن زاذى ، الحافظ القدوة شيخ الإسلام ،

أبو خالد السلمي مولا هم ، الواسطي ولد سنة (١١٨هـ) . روى عنه الإمام أحمد

وغيره ، وقال عنه : كان يزيد حافظا متقنا . وقال أيضا : يزيد كان له فقه

(٣)

توفي سنة (٢٠٦هـ) .

هو لا بعض العلية من شيوخ الإمام أحمد ، وإلا فغيرهم كثير

فقد زادوا عن الثقات عند بعض من كتب عن حياة الإمام أحمد .

#### ٤ - تلامذته :

بعد أن جاوز الإمام أحمد الأربعين من عمره تصدى للتعليم

والفتيا ، وكانت شهرته بالعلم والتقوى والصلاح والورع قد طبقت الآفاق ،

فالتف حوله طلاب الحديث يروون عنه ، ويستجيزونه ، وأهل الفقه يستفتونه

-----

(١) انظر تذكرة الحفاظ ١/٣٥٩-٣٦٠ وقد ذكره ابن الجوزي في شيوخ أحمد ١٠٦/١ .

(٢) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/٢٩٨-٣٠٠ ، والثاني : ص ١٠٢ .

(٣) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/٣١٧-٣٢٠ ، والثاني : ص ٩٤ .

ويدنون أجوبته في مسائل، كل على حسب طاقته وما انتهى إليه علمه، وتحلقت حوله العامة والمحبون للاقتداء<sup>(١)</sup> بسنته وطفه، ورجاء بركة مجالس العلم، وما أعد الله من الأجر العظيم لشهود خلق الذكر، ورحل إليه طلاب العلم والحديث من سائر أنحاء الدنيا، فكثر تلاميذه وحاملو علمه والمقتفون لمنهجه في أصول الدين وفروعه، حتى تجاوزوا الألوف، قال العليمي: "كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف، أو يزيدون، أقل من خمسمائة يكتبون، والباقي يتعلمون منه حسن الأئب والسمت"<sup>(٢)</sup>.

وقد أوصل المرداوي في خاتمة كتابه الإنصاف رواة المسائل الفقهية عنه إلى (١٣١ نفساً) ثم ذكر المكثرين فبلغوا (٣٤) نفساً<sup>(٣)</sup> وإليك أسماؤهم:

١ - إبراهيم بن إسحاق بن بشر بن عبد الله بن ريسم، أبو إسحاق، الحربي، ولد سنة (١٩٨ هـ)، وكان إماماً في العلم رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث توفي سنة (٢٨٥ هـ)، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة<sup>(٤)</sup>، وهو من علماء اللغة الأثبات، له مصنفات من أهمها: كتاب غريب الحديث حقق منه الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد من بدايته إلى نهاية المجلدة الخامسة في ثلاثة أجزاء كبيرة، طبع بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٥ هـ/

١٩٨٥ م.

- 
- (١) انظر المنهج ٥٧/١، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ٢/٢٩٠.  
(٢) انظر الإنصاف ١٢/٢٧٧-٢٩٥.  
(٣) انظر طبقات الحنابلة ١/٨٦-٩٣، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٤-٥٨٦.

٢ - إبراهيم بن هاني ، أبو إسحاق النيسابوري ، نقل عن  
(١)

الإمام أحمد مسائل كثيرة توفي سنة (٢٦٥هـ)

٣ - أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني ، روى عن الإمام مسائل

كثيرة توفي سنة (٢٤٤هـ) . (٢)

٤ - أحمد بن محمد بن هاني الطائي - ويقال الكلبي - الأثرم ،

الإسكافي ، أبو بكر . كان جليل القدر حافظ إمام . وكان يعرف الحديث  
ويحفظه ويعلم العلوم والأبواب والمسند ، فلما صحب أحمد ترك ذلك ،  
فأقبل على مذهب أبي عبد الله ، قال : كنت أحفظ - يعني الفقه والاختلاف -  
فلما صحبت أحمد تركت ذلك كله . (٣)

٥ - أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ ، روى عن أحمد مسائل

كثيرة بضعة عشر جزءاً . (٤)

٦ - أحمد بن محمد بن يحيى الكحال ، نقل من الإمام أحمد

أشياء . (٥)

٧ - إسحاق بن إبراهيم بن هاني ، النيسابوري ، أبو يعقوب

ولد سنة (٢١٨هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٥هـ) . (٦)

-----

(١) انظر طبقات الحنابلة ٩٧/١ - ٩٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٩/١ - ٤٠ ، تذكرة الحفاظ ٧٠/٢ - ٧٢ .

(٣) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ٦٦/١ - ٧٤ ، والثاني : ٥٧٠/٢ - ٥٧٢ .

(٤) انظر طبقات الحنابلة ٧٤/١ .

(٥) انظر المصدر نفسه ٧٦/١ .

(٦) انظر المصدر نفسه ١٠٨/١ - ١٠٩ ، المقصد الإرشد ٢٤١/١ .



نقل عن أحمد مسائل كثيرة ، وقد طبعت في مجلدين متوسطتين

بتحقيق صاحب المكتب الاسلامي الشيخ زهير الشاويش سنة ١٤٠٠ هـ.

٨ - إسحاق بن منصور بن بهرام ، أبو يعقوب الكوسج المروزي ، كان عالما فقيها وهو الذي روّن عن الإمام أحمد مسائل فقهية كثيرة ، سئل عنه مسلم بن الحجاج فقال : ثقة سأمون . وقال عنه النسائي : ثقة ، توفي سنة ( ٢٥١ هـ ) . (١) له كتاب المسائل عن إمامي أهل الحديث أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وقد حقق معظمه في رسائل جامعة عالية بالجامعة الإسلامية.

٩ - إسماعيل بن سعيد الشالنجي ، أبو إسحاق قال عنه الخلال : عنده مسائل كثيرة ما أحسب أن أحدا من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى عنه هذا ، ولا أشيع ولا أكثر مسائل منه . (٢)

١٠ - إسماعيل بن عبد الله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال ، أبو النصر العجلي ، مروزي الأصل نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، توفي سنة ( ٢٧٠ هـ ) . (٣)

١١ - بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة بن حبان ابن سراقبة بن مرثد بن حميد ، حميري أبو الأعلى الأسدي البغدادي . قال عنه الدارقطني : ثقة نبيل توفي سنة ( ٢٨٨ هـ ) . (٤)

- 
- (١) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١١٣-١١٥ ، وانظر تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٤-٥٢٥ .  
 (٢) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٠٤-١٠٥ ، والمقصد الارئند ١/ ٢٦١-٢٦٢ .  
 (٣) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ١٠٥-١٠٦ ، والثاني : ١/ ٢٦٢-٢٦٥ .  
 (٤) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ١/ ١٢١-١٢٢ ، والثاني ٢/ ٦١١ .

١٢ - بكر بن محمد النسائي الأصل ، أبو أحمد البغدادي المنشأ ،  
عنده مسائل كثيرة سمعها من أبي عبد الله .<sup>(١)</sup>

١٣ - حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني ، أبو محمد  
ذكر عنه الخلال أنه قال : هذه المسائل حفظتها قبل أن أقدم إلى أبي عبد الله ،  
وقبل أن أقدم إلى إسحاق بن راهويه وقال هي أربعة آلاف عن أبي عبد الله  
وإسحاق لم أعدها ، وكان رجلاً فقيهاً بالبلد .<sup>(٢)</sup>

١٤ - الحسن بن ثواب ، أبو علي الثعلبي المخزومي ، كان عنده  
عن أبي عبد الله جزء كبير فيه مسائل كبار لم يجر بها غيره شعبة ، يحتاج  
عليها بقول المدنيين والكوفيين ، توفي سنة ( ٢٦٨ هـ ) قال عنه الدارقطني :  
ثقة .<sup>(٣)</sup>

١٥ - الحسن بن زياد نقل عن الإمام أحمد أشياء .<sup>(٤)</sup>

١٦ - خطاب بن بشر بن مطر أبو عمر البغدادي ، كان عنده  
صالحة  
عن أبي عبد الله مسائل حسان / ، توفي سنة ( ٢٦٤ هـ ) .<sup>(٥)</sup>

١٧ - سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشر بن شداد بن  
عمرو بن عمران الأزدي السجستاني البصري ، الإمام في زمانه ولد بالبصرة  
سنة ( ٢٠٢ هـ ) ، ونشأ وتعلم وصنف كتابه السنن بها ونقله عنه أهلها .  
ويقال : إنه صنّفه قديماً ، وعرضه على الإمام أحمد فأجازه واستحسنه ، نقل عن  
الإمام مسائل جبار<sup>(٦)</sup> ، وقد طبعت منذ ما يقارب الستين عاماً في مطبعة  
المنار بمصر ، وقدم لها الشيخ محمد رشيد رضا ، وعني بها علامة الشام محمد  
بيهجت البيطار .

- 
- (١) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١١٩-١٢٠ .  
(٢) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٤٥-١٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦١٣ .  
(٣) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٣١-١٣٢ .  
(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ١٣٢-١٣٣ . (٥) انظر المصدر نفسه ١/ ١٥٢ .  
(٦) انظر المصدر نفسه ١/ ١٥٩-١٦٢ ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١-٥٩٣ .

١٨ - سندی أبوبکر الخواتیمی البغدادي، سمع من أبي عبدالله  
مسائل صالحة. (١)

١٩ - صالح بن أحمد بن حنبل، أبو الفضل أكبر أولاده، سمع  
من أبيه مسائل كثيرة، توفي بأصبهان سنة (٢٦٦هـ) وكان مولده سنة (٢٠٣هـ). (٢)  
وقد حقق ما وجد من مسائله في ثلاث مجلدات كبار نال بها محققها درجة  
الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٢٠ - عبدالملك بن الحميد بن مهران الميموني الرقي، أبو  
الحسن، توفي وسنه دون المائة، وعنده عن أبي عبدالله مسائل في ستة عشر  
جزءاً. (٣)

٢١ - عبدالله بن أحمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن. ولد  
سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٩٠هـ). جاء في الطبقات: "فأما  
عبدالله فلم يكن في الدنيا أحد روى عن أبيه أكثر منه، لأنه سمع المسند  
وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً، سمع منها ثمانين ألفاً والباقي  
وجادة، وسمع الناسخ والمنسوخ والتاريخ والمقدم والمؤخر في كتاب  
الله، وجوابات القرآن. والمناسك الكبير والصغير وغير ذلك من التصانيف  
وحديث الشيوخ، وما زلنا نرى الأكابر من شيوخنا يشهدون له بمعرفة  
الرجال وعلل الحديث والأسماء والكنى والمواظبة على طلب الحديث. (٤)

٢٢ - عبدالله بن محمد بن المهاجر يعرف بفوزان، حدث  
أحمد  
عن أئمة كثيرين منهم الإمام/ وروى عنه عبدالله بن الإمام أحمد توفي سنة (٢٥٦هـ). (٥)

(١) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٧٠-١٧١.

(٢) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٧٣-١٧٦.

(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٢١٢-٢١٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٢٩.

(٤) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ١/ ١٨٠-١٨٨، والثاني: ٢/ ٦٠٣-٦٠٤.

(٥) انظر المصدرين أنفسهما، الأول: ١/ ١٩٥-١٩٦، والثاني: ٢/ ٦٦٥-٦٦٦.

٢٣ - عبيد الله بن محمد الفقيه ، المروزي الأصل الرقي البلد ،

قال عنه أبو بكر الخلال : رجل حافظ للفقهاء ، بصير باختلاف الفقهاء ، جليل القدر عالم بأحمد بن حنبل ، عنده عن أبي عبد الله مسائل كبار لم يشركه فيها أحد ، قال : سألت أحمد عن الرجل يشتري من رجل جارية ويشترط أن تخدمه ، فقال البيهق جائز والشرط فاسد . فإن شرط أن تخدمه وقتها معلوما فإن البيهق فاسد ولا يجوز في الوقت المعلوم . (١)

(٢) ٢٤ - الفرج بن الصباح البرزاطي ، نقل عن الإمام أحمد أشياء .

٢٥ - الفضل بن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي . قال

الخلال : كان من المتقدمين عند أبي عبد الله ، وكان أبو عبد الله يعرف قدره ويكرمه ، وكان يصلي بأبي عبد الله فوق له من أبي عبد الله مسائل كثيرة جبار . (٣)

٢٦ - شئب بن جامع ، أبو الحسن الأنباري ، حدث عن جمع من

الأئمة منهم الإمام أحمد . وكان أبو عبد الله يعرف قدره وحقه ونقل عنه مسائل حسنا . (٤)

٢٧ - محمد بن إبراهيم بن سعيد بن موسى بن عبد الرحمن ،

أبو عبد الرحمن البوشنجي ، توفي سنة (٢٩٠ هـ) سمع عن الإمام أحمد أشياء . (٥)

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | انظر طبقات الحنابلة ٢٠٣/١ - ٢٠٤                              |
| (٢) | انظر المصدر نفسه ٢٥٥/١                                       |
| (٣) | انظر المصدر نفسه ٢٥١/١ - ٢٥٣                                 |
| (٤) | انظر المصدر نفسه ٢٣٦/١ - ٢٣٧                                 |
| (٥) | انظر المصدر نفسه ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، انظر تذكرة الحفاظ ٦٥٧/٢ - ٦٥٩ |

٢٨ - محمد بن الحكم ، أبو بكر الأُحول ، توفي سنة (٢٢٣هـ)

قال الخلال: ولا أعلم أشد فهما من محمد بن الحكم فيما سئل عنه بمناظرة واحتجاج وسعفة وحفظ. (١)

٢٩ - محمد بن موسى بن مشيش البغدادي ، قال عنه الخلال :

كان يستملي لأبي عبد الله ، وكان من كبار أصحابه . وروى عن أبي عبد الله مسائل مشبعة جيادا ، وكان جاره وكان يقدمه ويعرف حقه . (٢)

٣٠ - مهنا بن يحيى الشامي السلمي ، أبو عبد الله حدث عن

جمع من العلماء . ومنهم الإمام أحمد وروى عنه عبد الله بن الإمام أحمد ، وكان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصبغة ، ورحل معه إلى عبد الرزاق ، وصحبه إلى أن مات ، ومسائله أكثر من أن تحدد من كثرتها وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة بضعة عشر جزءا ، مسائل جيادا عن أبيه . (٣)

٣١ - هارون بن عبد الله بن مروان بن موسى البزار ، يعرف

بالحمال أبو موسى توفي سنة (٢٤٣هـ) . (٤)

٣٢ - يحيى بن يزداد الوراق ، أبو الصقر ، وعنده مسائل

حسان في الحصى والمساواة والمزاعة والصيد واللقطة وغير ذلك . (٥)

٣٣ - يعقوب بن إسحاق بن بختان ، أبو يوسف سمع من الإمام

أحمد . وكان من الصالحين الثقة وروى / أبي عبد الله مسائل صالحة كثيرة ، لم

يروها غيره في الورع ومسائل صالحة / السلطان . (٦) فهو لا تلاميذ الإمام أحمد الذي روى عنه المسائل الفقهية .

(١) انظر طبقات الحنابلة ١/ ٢٩٥-٢٩٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٢٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٤٥-٣٨١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٩٦-٣٩٨ ، وانظر تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٧٨-٤٧٩ .

(٥) انظر المصدر نفسه ١/ ٤٠٩-٤١٠ .

(٦) انظر المصدر نفسه ١/ ٤١٥-٤١٦ .

هـ - مكانته، وثناء العلماء عليه :

لقد اشتهر الإمام أحمد بالعلم والورع والزهد والتقوى. وذاع صيته في بغداد وسائر أقطار الإسلام، وبلغ منزلة رفيعة عند الخاصة والعامة. وحظى بالتقدير والاحترام والثناء الجليل من مشايخه الذين أخذ عنهم العلم. وأقر مكانته نظراؤه. وأقرانه الذين شاركهم في طلب العلم وعایشهم في مسيرة حياته العلمية، وعرفوا له حقه في كبره، وعرف إخلاصه وفضله تلاميذه وسريده من حضر حلقات دروسه ومجالسه ، فمن ثناء مشايخه عليه :

١ - ما قاله عنه الإمام الشافعي فيما يرويه عنه الربيع بن سليمان

"أحمد إمام في ثمان خصال : إمام في الحديث ، إمام في الفقه ، إمام في اللغة ، إمام في القرآن ، إمام في الفقر ، إمام في الزهد ، إمام في الورع ، إمام في السنة". (١)

٢ - وقال عنه عبد الرزاق بن همام الصنعاني : " ما رأيت أفقه من أحمد

ولا أورع ". (٢)

٣ - ومن أثنى عليه من أقرانه علي بن المديني حيث قال :

" اتخذت أحمد بن حنبل إماما فيما بيني وبين الله عز وجل ". (٣)

٤ - وقال عنه أبو عبيد القاسم بن سلام : " أحمد بن حنبل

إمامنا اني لأثرين بذكره ". (٤)

-----

(١) انظر طبقات الحنابلة ٥/١ ، المقصد الأرشد ٦٥/١ .

(٢) انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٩٦/ ، الجوهر المحصل ٣٠-٣١ .

(٣) انظر المصدرين أنفسهما ، الأول : ٥٢ ، والثاني : ٣٦ .

(٤) المصدران السابقان ، الأول : ٥٢ ، والثاني : ٣٧ .

٥ - ومن أثنى عليه من تلاميذه أبو داود السجستاني صاحب

السنن ، قال عبد الله بن أبي داود : سمعت أبي يقول : " إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة " . (١)

٦ - وقال عنه مهنا بن يحيى الشامي : " ما رأيت أحدا أجمع

لكل خير من أحمد بن حنبل " . (٢)

هذه نماذج من أقوال الذين أثنوا على الإمام أحمد من شيوخه

وأقرانه وتلاميذه ، ولا فعدد الذين أثنوا عليه فوق هذا بكثير من شيوخه وتلاميذه وأقرانه .

٦ - علمه ومؤهلاته :

كان الإمام أحمد شديد الكراهة لتصنيف الكتب في غير السنة

والآثار ، ولذلك كان ينهى عن تدوين أحديثه فيما يسأل عنه لخوفه من أن

يتخذ قوله دينا وهو عرضة للخطأ والصواب الذي هو من سمات البشر ، قال

العلامة ابن القيم عنه : " وكان - رضي الله عنه - شديد الكراهة لتصنيف الكتب ،

وكان يحب تجريد الحديث ويكره أن يكتب كلامه ويشدد عليه جدا ، فعلم الله

حسن نيته وقصده ، فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرا ، ومن الله

سبحانه علينا بأكثرها ، فلم يفتنا منها إلا القليل ، وجمع خلال نصوصه

في الجامع الكبير ، فبلغ نحو عشرين سفرا أو أكثر ، ورويت فتاويه وسائله وحديثها

قرنا بعد قرن فصارت إماما وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم " . (٣) ،

-----

(١) انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي / ١٨١ .

(٢) انظر المصدر نفسه / ١٨٥ .

(٣) أعلام الموقعين / ١ / ٢٨٠ .

ولم يكن بدعا في ذلك، وإنما سار على ما سار عليه أهل العلم من قبله كالإمامين  
أبي حنيفة ومالك، فإن ما أثر عنهما من فقه ليس من تصنيفهما، وإنما هو تدوين  
تلاميذهما، فقد ألف محمد بن الحسن فقه الإمام أبي حنيفة وأصحابه في كتب،  
منها ما عرف بكتب ظاهر الرواية وهي عدة الفتوى والعمل في مذهب الحنفية،  
قال في عدة الرعاية : " المراد بظاهر الرواية وبالأصول في قولهم هذا  
ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول : هو الكتب الستة  
المشهورة للإمام محمد بن الحسن الجامع الصغير والجامع الكبير والسير  
الصغير والسير الكبير والبسوط والزيادات " (١).

وجمع عبد الرحمن بن القاسم علم مالك وفقهه في كتاب عرف  
بالمدونة، أخذها ابن القاسم من أجوبة مالك، ورواها عنه سحنون، وقد أشنى  
عليها علماء المالكية، وجعلوها عمدتهم في معرفة مذهب مالك، من ذلك  
ما نقله صاحب الديباج عن عبد الله بن وهب صاحب مالك في الثناء عليها  
وعلى راويها عبد الرحمن بن القاسم، <sup>فقال</sup> "إن أردت هذا الشأن - يعني فقه  
مالك - فعليك بابن القاسم فإنه انفرد به واشغلنا بغيره، وهذا الطريق  
رجح القاضي أبو محمد عبد الوهاب مسائل المدونة لرواية سحنون لها  
عن ابن القاسم " (٢).

وكذلك فقه الإمام أحمد فقد جمعه خلال، وأخذ الأصحاب  
فصنفوه على الأبواب فقها مكملا في مختصرات، تلقوها مطولات وشروح  
وحواش وتقريرات، شأنهم في ذلك شأن أصحاب المذاهب الفقهية  
الأخرى، وقد وصل إلينا من مسائل الفقه عن أحمد كم لا بأس به، وإن كان  
يعد نورا يسيرا في جانب ما لم يطبع منها، أو فقد من ذلك :

(١) دراسات في الفقه الاسلامي، ص ٧٠، نقلا عن عدة الرعاية ١/ ٩٠.

(٢) الديباج ١/ ٤٦٦.



١ - المسائل التي رواها عنه أبو داود سليمان بن الأشعث  
ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران الأزدي السجستاني المولود  
سنة (٢٠٢) ، والمتوفى سنة (٢٧٥هـ) . (١)

وهو صاحب السنن المعروفة التي هي إحدى الأُصْهات الست  
المشهورات في الحديث، وقد طبعت هذه المسائل في مطبعة المنار بالقاهرة  
في مجلد واحد، عرّف بها محمد رشيد رضا رحمه الله في ست صفحات، ووقف  
على إخراجها وصحّ مشكلاتها علامة الشام محمد بهجت البيطار رحمه الله  
سنة (١٣٥٣هـ) .

٢ - المسائل التي رواها عنه إسحاق بن إبراهيم بن هانيء  
النيسابوري أبو يعقوب المتوفى سنة (٢٧٥هـ) ، حققها صاحب المكتب  
الإسلامي الشيخ زهير الشاويش، وعزا الأحاديث والآيات القرآنية إلى أماكنها،  
وعلّق عليها بتعليقات وجيزة بلغ عدد مسائلها حسب ترقيم المحقق (١٣٩٤) مسألة،  
وذهلها بخمسة فهارس طبعت بالمكتب الإسلامي في مجلد —————  
ستون ————— الحجم سنة (١٤٠٠هـ) .

٣ - المسائل التي رواها عنه ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن،  
المولود سنة (٢١٣هـ) والمتوفى سنة (٢٩٠) . (٢) حققت مرتين :

-----

- (١) انظر طبقات الحنابلة ١٥٩/١ - ١٦٢ ، المقصد الأرشد ٤٠٦/١ - ٤٠٧ .  
(٢) انظر طبقات الحنابلة ١٥٩/١ - ١٦٢ ، المقصد الأرشد ٢٤١/١ - ٢٤٢ .  
(٣) انظر المصدرين السابقين ، الأول : ١٨٠/١ - ١٨١ ، والثاني : ٨٠٥/٢ .

المرّة الأولى : بتحقيق صاحب المكتب الاسلامي للطباعة والنشر  
الشيخ زهير الشاويش في مجلد واحد متوسط الحجم ، بلغ عدد المسائل حسب  
ترقيم المحقق ( ١٦٣٥ ) مسألة، عملهُ فيها إخراج النص وعزو الآيات  
والأحاديث إلى أماكنها وبعض التعليقات الوجيزة، وذيلها بخمسة فهارس  
طبعت سنة ( ١٤٠١ هـ ) .

والمرّة الثانية : بتحقيق الشيخ علي بن سليمان المهنا، وقد نال  
بها درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بالجامعة الأزهرية بلغ عدد  
مسائلها حسب ترقيم المحقق ( ١٨٧٨ ) مسألة، فزاد عددها عن عددها  
عند الشيخ زهير بـ ( ٢٤٣ ) مسألة، وقد تتبعتها فوجدت الزيادة راجعة إلى  
الاختلاف في الترقيم ليس إلا، وقد عمل فيها المحقق عملاً جليلاً، حيث إنه وثق  
نسبتها إلى الإمام أحمد، واعتمد فيها على ثلاث نسخ خطية، وجعل النسخة  
التي اعتمد عليها الشيخ زهير الأصل، وقام بمقابلتها مع بقية النسخ، وحرر  
نصها، ونوّده بكثير من التعليقات القيمة، وعمل لها ( ١١ ) فهرساً، لتسهيل  
على القارئ بغية منها ، وقد طبعت في ثلاث مجلدات كبيرة بمطبعة  
المدني بمصر سنة ( ١٤٠٦ هـ ) .

٤ - المسائل التي رواها عنه ابنه صالح بن أحمد بن حنبل  
أبو الفضل وهو أكبر أولاده، ولد سنة ( ٢٠٣ هـ )، وتوفي سنة ( ٢٦٦ هـ )<sup>(١)</sup>  
وقد نشرت منها نسخة تحتوي على معظمها بتحقيق فضل الرحمن ديب  
محمد ، نال بها درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تبدأ من  
" حكم الاكتمال في الصيام " واعتذر عن الجزء المتقدم لفقده وبلغ عدد

(١) انظر طبقات الحنابلة ١/ ١٧٣-١٧٦ .

المسائل المحققة حسب ترقيم المحقق (١٧٥٦) مسألة ، منها (١٠٣) مسألة في الفقه، وبقيتها في فنون شتى منها : مسائل في الجرح والتعديل وعرفة الرجال والحديث وعمله وشرح معانيه والتفسير والعقيدة ، ومنها رسالة في القرآن ، ورسالة في المخضرمين من المحدثين وأصول الفقه والآداب الإسلامية وقد قام المحقق فيها بعمل كبير ، حيث وثق النسخة وحرر نصها ونوره بتعليقات مفيدة ، ووضع لها جملة من الفهارس بلغت ( ١٥ ) فهرسا ، ورتب الأبواب على المسائل الفقهية حسب الأبواب تيسيرا للوصول إليها ، وقد طبعت في ثلاث مجلدات متوسطة بواسطة الدار العلمية بدلهي سنة ( ١٤٠٨ هـ ) .

٥ - المسائل الفقهية التي رواها عبدالله بن محمد بن عبد العزيز بن مرزبان بن سابور ، أبو القاسم البغوي ، المتوفى سنة ( ٣١٧ هـ ) ، طبع منها جزء صغير بتحقيق محمود بن محمد الحداد في دار العاصمة بالرياض سنة ( ١٤٠٧ هـ ) ، بلغت المسائل المحققة حسب ترقيم المحقق ( ١٠٧ ) . منها ثلاث مسائل مضافة من كتب التراجم .

٦ - المسائل التي رواها إسحاق بن منصور بن بهرام ، أبو يعقوب الكوسج المروزي المتوفى سنة ( ٢٥١ هـ ) ، وقد حقق منها صالح بن محمد بن الفهد المزيدي " قسم المعاملات " تبدأ من أول كتاب البيوع إلى آخر كتاب العطية ، نال بها درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية ، وقد عمل فيها عملا جليلا حيث إنّه حرر النص ، ونوره بالتعليقات المفيدة ، ووضع لها ( ٨ ) فهرس . نوقشت سنة ( ١٤٠٥ هـ ) وهي منسوخة بآلة كاتبة في مكتبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية .

و حقق منها عيد بن سفر الحجيلي " المناسك والكفارات " نال بها درجة الماجستير ، وقد بلغ عدد مسائلها حسب ترقيم المحقق ( ٤١٦ ) مسألة . نوقشت سنة ( ١٤٠٥ هـ ) .

وحقق منها سليم محمد مطر البلوشي "من كتاب الجهاد الى آخر كتاب العتق" نال بها درجة الماجستير ، وقد بلغ عدد سائلها حسب ترقيم المحقق (٥٠٦) مسألة نوقشت سنة (١٤٠٦ هـ) .

وحقق منها محمد مطر البلوشي بلغ عدد سائلها حسب ترقيم المحقق (٣٩١) مسألة نوقشت سنة (١٤٠٦ هـ) .

وحقق منها عبدالله بن معتق بن عناية الله السهلي "كتاب النكاح والطلاق" نال بها درجة الماجستير ، بلغ عدد سائلها حسب ترقيم المحقق (٥٠٧) مسألة . نوقشت سنة (١٤٠٥ هـ) .

وجميع هذه الرسائل موجودة في مكتبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة منسوخة بآلة كاتبة ، وقد جعل لكل منها ثمانية فهارس هي : ١/ فهرس الآيات القرآنية ، ٢/ فهرس للأحاديث ، ٣/ فهرس للأعلام ، ٤/ فهرس للتعريفات والأماكن ، ٥/ فهرس للأبيات الشعرية ، ٦/ فهرس للمصادر والمراجع ، ٧/ فهرس للمسائل الفقهية ، ٨/ فهرس الموضوعات .

هذه هي المسائل المحققة في فقه الإمام أحمد التي رواها عنه تلاميذه المخلصون الذين اعتنوا بتدوين فقهه . وهناك سائل كثيرة إلى الآن لم تخرج إلى حيز الوجود ، أسأل الله سبحانه أن يقيّض من يعمل على تحقيقها ليستفيد منها طلاب العلم من باحثين ودارسين .

وأما مصنفاته فهي كثيرة ، منها "المسند وهو ثلاثون ألف حديث ، وكان يقول لابنه عبدالله : احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماما ، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفا ، والناسخ والمنسوخ ، والتاريخ . وحديث شعبة والمقدم والمؤخر في القرآن ، وجوابات القرآن والمناسك الكبير والصغير ،

وأشياء قلت : وكتاب الإيمان والأشربة ، ورأيت له ورقة من كتاب الفرائض <sup>(١)</sup> وسبقني إلى التعريف بها الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في كتابه أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل الذي نال به درجة الدكتوراه من الجامعة الأزهرية ، فعندما كتب عن حياة الإمام أحمد ووصل إلى مؤلفاته ذكرها وبين الأعمال العظيمة التي قام بها العلماء على المسند من شرح وترتيب على أبواب الفقه ، وترتيب على أبواب البخاري واختلاف العلماء في أحاديثه هل يوجد فيها ضعف أم لا ؟ ، وذكر بعضاً من كتبه المخطوطة <sup>(٢)</sup> ثم تبعه الشيخ علي بن سليمان السهنا في تحقيقه مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله ، وعندما ترجم للإمام أحمد ذكر مؤلفاته وأحصى عدد المطبوع منها فبلغ ( ١٢ ) كتاباً ، والمخطوط بلغ ( ٤٧ ) <sup>(٣)</sup> كتاباً وبين مكان وجودها ليسهل للباحثين طريق الوصول إليها .

#### ٧ - وفاته :

مرض الإمام أحمد أول يوم من شهر ربيع الأول وتوفي يوم الجمعة منه سنة ( ٢٤١ هـ ) في بغداد عن عمر يناهز ( ٧٧ ) عاماً . قضاها في طلب العلم وتعليمه والدفاع عن العقيدة الصحيحة ، ونال في ذلك ما ناله من الأذى ، وكان يوم جنازته يوماً مشهوداً خرجت فيه بغداد عن بكرة أبيها لتشيعه ووداعه والدعاء له بالمغفرة والرضوان كفى ما نشر من علم

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

( ٢ ) انظر ٧٥ - ٧٨ .

( ٣ ) انظر ٣٠ - ٣٥ .

وما أحياء من سنن وأمانات من بدع، وما تحلى به من الزهد والورع والتقوى  
وبذل النفس في ذات الله يوم امتحن في فتنه القول بخلق القرآن فثبت  
لها ثبوت الجبال الرواسي، وصدع بالحق مستحسلاً صنوف الأذى والتعذيب  
والسجن حتى خذل الله الباطل وأظهر الحق، وحفظ على الأمة الإسلامية  
عقيدتها السلفية الصافية النقية، ومنهجها الرباني القويم ودفن بمقبرة  
باب حرب رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه جنة.

(١)

---

(١) انظر سيرة الإمام أحمد لابنه صالح / ٢٢٥، الجوهر المحصل / ١٢٤.

## ثانيا - انتشار المذهب الحنبلي :

يعتبر المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية السنية التي ذاع صيتها وارتفع شأنها ، وانتشرت في العالم الإسلامي وجرى على وفقها العمل في الفتيا والقضاء والتدريس ، وقد سبقه وزاؤه وتلاه مذاهب كثيرة لعلماء أجلاء ، كذهب الليث بن سعد وإسحاق بن راهويه ، كـ \_\_\_\_\_ ان لهم أتباع ومقلدون ردحا من الزمن ، وبقيت هذه المذاهب على سرور الزمن ، ثم انقرضت وقلب عليها غيرها ، ولم يجاوز القرن الخامس منها سوى أربعة مذاهب هي : المذهب الحنفي : وإمامه أبوحنيفة النعمان بن ثابت ، وهو أقدمها وأوسعها انتشارا إلى يومنا هذا ، والمذهب المالكي : وإمامه أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة ، وقد انتشر مذهبه في الحجاز وأفريقيا والمغرب وبلاد الأندلس ، وزاحم المذهب الحنفي في العراق وبلاد فارس ، وله انتشار في السودان وصعيد مصر ، والمذهب الشافعي : وإمامه أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المصطفي القرشي ، وقد انتشر بالحجاز ومصر واليمن ، ثم العراق والشام والساحل الشرقي لأفريقيا وجنوب شرق آسيا من بلاد جاوة وما جاورها ، ورابعها المذهب الحنبلي : وقد انتشر بالعراق والشام. وكان له وجود لا بأس به في مصر ، ثم قلب على نجد وأجزاء كبيرة من جزيرة العرب ، وهو آخر المذاهب الأربعة ظهورا وأقلها انتشارا ، وإن كان لا يقل عنها في أصالة آرائه الفقهية وفي توفر التلاميذ المخلصين الذين اعتنوا بجمع مسائله ورجحوا بين رواياته ، ووجهوا أدلتها ، واستنبطوا الفروع الفقهية على أصوله .

أسباب عدم انتشار مذهب أحمد بالقدر الذي انتشرت به المذاهب الثلاثة :

عزا بعض العلماء قديما وحديثا عدم انتشار مذهب أحمد انتشارا واسعا إلى ما زعموه من كون الإمام أحمد إماما في الحديث وليس بإمام في الفقه وأنه لم يكن له أصحاب يقومون بعلمه من بعده ، ولذلك لم يذكره

بعض من كتبوا في خلاف الفقهاء، وفي ذلك قال الحجوى الثعالبي/كتابه (الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي): " لم يعتبر ابن جرير في الخلافات مذهب ابن حنبل، وكان يقول إنما هو رجل حديث لا فقه، واستحسن لذلك، وقد أهمل مذهبه كثير من صنفوا في الخلافات، كالطحاوى والدبوسي والنسفي فسي منظومته والعلاء السمرقندى والفراهي الحنفي - أحد علماء المائة السابعة - في منظومته ذات العقدين، وكذلك أبو محمد عبدالله بن ابراهيم الأصيلي المالكي في كتابه الدلائل، والغزالي في الوجيز، وأبو البركات النسفي في الوافي. ولم يذكره ابن قتيبة في المعارف، وذكره المقدسي في أحسن التقاسيم فسي أصحاب الحديث فقط ". (١)

وزاد الدكتور عبدالله التركي في كتابه أصول المذهب الحنبلي :  
" وابن عبد البر في كتابه "الانتقاء" لم يذكر إلا الأئمة الثلاثة، وفي كتاب  
" عمدة العارفين " رابع الأئمة سفيان الثوري لا أحمد ". (٢)

ومن قال بهذه المقولة القاضي عياض ، والقاضي ابن خلدون .

أ - قال القاضي عياض في مقدمة كتابه " ترتيب المدارك "

في مقام المفاضلة بين الأئمة المتبوعين وبيان فضل الإمام مالك عليهم ما أوجب اختبار مذهبهم على مذاهبهم في نظره " كما أن أحمد وداود من العارفين بعلم الحديث والأثر، ولا يُنكر إمامة أحد منهما فيه، لكن لا يسلم لهما الإمامة في الفقه ولا جودة النظر في مأخذهم، ولم يتكلم في نوازل كثيرة كلام غيرهما وميلهما مع المفهوم من الحديث ". (٣)

ب - وقال القاضي المؤرخ ابن خلدون في مقدمته التي تكلم

فيها عن شؤون العمران، وتعرض فيها للحديث عن علم الفقه. وما يتبعه من الفرائض، وذكر أصحاب المذاهب وتشعب الاصطلاحات التي عاقت الوصول إلى رتبة الاجتهاد فيمن بعدهم ورجوع الناس إلى تقليد الأئمة الأربعة حيث

(١) الفكر السامي ٢٥/٢ - ٢٦

(٢) أصول المذهب الحنبلي : ٨٢

(٣) ترتيب المدارك ١/٨٦



قال : \* فأما أحمد بن حنبل فمقلدوه قليل ؛ لبعده مذهبهم عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية والأخبار ببعضها ببعض ، وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها ، وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث \* . (١)

فهو لا يعرض من أنكر إمامة أحمد رحمه الله في الفقه ، وعلل بعضهم ذلك ببعده عن الاجتهاد وشدة وقوفه عند دلالات النصوص والآثار ، فلا يرى الخروج عنها .

## ٢ - إبطال هذه المقولة :

يجاب عن هذه المزاعم بما نقل عن الأئمة الثقات من أهل الفقه والاجتهاد من التنصيص على فقه الإمام أحمد وسعة علمه ، وأصالته نظره ، وورقة استنباطاته من النصوص ، وحسن قياسه عليها فمن ذلك :

١ - ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله وهو شيخ الإمام أحمد وأعلم الناس بعلمه وفضله : \* خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أروع ولا أزهد ولا أعلم من أحمد \* . (٢)

٢ - وما قاله الربيع بن سليمان فيما يرويه عن الشافعي : \* أحمد إمام في ثمان خصال : ... إمام في الفقه \* . (٣)

٣ - ما قاله أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي وهو من أوعية العلم ومن كبار فقهاء الإسلام : \* ومن عجب ما نسعته عن هؤلاء الجهال أنهم يقولون : أحمد ليس بفقيه ، لكنه محدث ، وهذا غاية الجهل لأنه قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم ، وخرج عنه من دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم ، وانفرد بما سلموه له من الحفظ وشاركهم . وربما زاد على كبارهم ثم ذكر ابن عقيل مسائل دقيقة مما استنبطه الإمام \* . (٤)

-----

- (١) مقدمة ابن خلدون : ٤٤٨ .
- (٢) طبقات الشافعية لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي ١٩٩/١ - ٢٠٠ ، طبقات الحنابلة ٦/١ .
- (٣) المصدر نفسه ٥/١ ، المقصد الأرشد ٦٥/١ .
- (٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد / ١٠٦ .

٤ - وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي عند ذكر سبب اختيار كثير من العلماء لهذا المذهب الإمام أحمد " واعلم أننا نظرنا في أدلة الشرع وأصول الفقه، وسبرنا أحوال الأعلام المجتهدين، فرأينا هذا الرجل أوفر حظاً من تلك العلوم، فإنه كان من الحافظين لكتاب الله عز وجل...، وكان رضي الله عنه من المصنفين في فنون علوم القرآن من التفسير والناسخ والمنسوخ والمقدم والمؤخر ما أشرنا إليه في باب تصانيفه (١).

وأما النقل فقد سلم الكل له انفراداً فيه بما لم ينفرد به سواه من الأئمة من كثرة محفوظه منه وسعفة صحيحه من سقيه وفنون علومه. وقد ثبت أنه ليس في الأئمة الأعلام قبله من له حظ في الحديث كحظ مالك، ومن أراد معرفة مقام أحمد في ذلك من مقام مالك فلينظر فرق ما بين "المسند" و"الموطأ"، وقد كان أحمد رضي الله عنه يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه إذا سئل كما يقرأ الفاتحة، ومن نظر في كتاب "العلل" لأبي بكر الخلال عرف ذلك، ولم يكن هذا لأحد منهم، فكذلك انفراده في علم النقل بفتاوى الصحابة وفضايلهم وإجماعهم واختلافهم لا ينزع في ذلك. وأما العربية فقد قال أحمد: كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو والشيباني. وأما القياس: فله من الاستنباط ما يطول شرحه وقد أشرنا إلى بعض ذلك في باب قوة فهمه (٢)... (٣). هـ كلام ابن الجوزي رحمه الله.

هـ - وقال الشيخ أبو زهرة عندما درس حياة الإمام أحمد وأصوله في الاستنباط وآراءه الفقهية دراسة ستوعية بعد أن ساق كلام ابن خلدون الآنف الذكر: " وإن ذلك لا يصلح تعليلاً لهذه العلة لأن الأصل غير صحيح فليس ذلك المذهب قليل الاجتهاد، وقد علمنا أنه المذهب الذي فتح باب الاستنباط على مصراعيه في غير النص، وأن كثرة المتقدين أو كلهم هم الذين قرروا أن باب الاجتهاد المطلق لا يخلق قط وأنه ظهر فيه من العلماء

(١) هو الباب السابع والعشرون من كتابه مناقب الإمام أحمد / ٢٤٨.

(٢) هو الباب التاسع من المصدر السابق / ٨٩.

(٣) المصدر نفسه / ٥٩٩ - ٦٠٠.

الذين درسوا أعراف الناس في العصور المختلفة وواووا بينها وبين مصادر الشرع، واستنبطوا تحت ظل الكتاب والسنة ومن أضوائها أحكاما صالحة متناسبة . . . ، وإن سلمنا صحة هذه الدعوى التي يدعيها ابن خلدون تسليما جدليا فقررنا أنَّ الاجتهاد في المذهب الحنبلي قليل مع أنَّ كل الأسباب التي بين أيدينا تناقض ذلك، فلنسلم أن العامة يتبعون المذاهب لقلة الاجتهاد أو كثرته، وإنما العامة تتبع المذاهب لوجود الدعاة إليها وذوى السلطان المعتنقين لها، وعندئذ يكون العامة تابعين لهم، وقد توجد أحوال أخرى غير السلطان أذاعت المذهب أو أخمدته عند العامة، ولكنها شؤون تتصل بسياسة الاجتماع وشؤون الجماعة واتصال الإمام والمفتين في مذهبه بهم، وليس لكون الاجتهاد قليلا أو كثيرا دخل في القلة أو الكثرة، لأن العامة لا يدرسون الدليل ولا يعرفون قوة الاجتهاد فيه وضعفه، ولكنهم يتبعون لشعهم بالقائل وفهمهم لما يقول وعدم اشتهاره بينهم بالزيف في العقيدة أو الانحراف في الدين .<sup>(١)</sup>

٦ - إنَّ المسائل الفقهية التي وصلتنا عن الإمام برواية ابنه صالح وعبدالله وجملة أصحابه كأبي داود ، وابن هانئ ، وإسحاق بن منصور الكوسج ، والبخارى كانت شاملة لجميع أبواب الفقه ، واشتملت على كثير من الاجتهادات الدقيقة التي تدل على صحة نظره ودقة استنباطه وإحاطته بمقاصد الشريعة وأصولها الكلية وقواعد العامة، وذلك من أكبر الدلالات على أنه فقيه ، بلغ في الاجتهاد درجة لا تقل عما بلغه اخوانه الأئمة، وأن له قدما راسخة في الفقه، كما له قدم راسخة في الحديث . وهذا تبين تهافت بل بطلان ما عُلل به قلة انتشار المذهب وعدم كثرة أتباعه من عدم أصالته في الاجتهاد وكون إمامه غير فقيه .

فإذا بطل هذا السبب فهل هناك من أسباب أخرى لقلة انتشاره

في أنحاء العالم الاسلامي ؟

نعم هناك سببان لقلة انتشار المذهب الحنبلي في أنحاء العالم

الإسلامي :

السبب الأول : عدم تولي الإمام أحمد أو أحد من أصحابه للولايات

السلطانية، كالقضاء والحسبة والإمارة والوزارة قبل القرن الخامس الهجري، فمن المعروف عن الإمام أحمد الزهد والورع وأنه لم يتصل بالحكام، ولم يتول القضاء ولا غيره من الولايات، وقد سرى هذا الأمر على أتباعه من بعده، قال ابن الجوزي نقلاً عن ابن عقيل : " هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برز أحد منهم تولي القضاء وغيره من الولايات، فكانت الولاية سبباً لتدريسه واشتغاله بالعلم، فأما أصحاب أحمد فإنه ما فيهم من تعلق بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التعبد والزهد لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم". (١)

وبهذا لم تكن لديهم سلطة تتبعهم لأن الدولة إذا اتبعت مذهباً عملت على نشره بحضر الناس على القضاء بموجبه والفتيا على وفقه أو الزامهم بذلك وترتيب المدرسين من علمائه وأتباعه لتدريسه في المساجد والمدارس ودور العلم وإيقاف الأثوال الطائلة على ذلك وتشجيع المبرزين من المعلمين والطلبة باغداق الجوائز والهبات والصلات عليهم.

السبب الثاني : تأخره في الظهور عن بقية المذاهب الفقهية السائدة

في العالم الإسلامي في الترتيب الزمني حيث " أنه جاء بعد أن احتلت المذاهب التي سبقته الأُصْوار الإسلامية، فكان في العراق مذهب أبي حنيفة، وفي مصر المذهب الشافعي، والغالبي في المغرب والأندلس" (٢)، فهذا ما جعل المذهب الحنبلي أقل المذاهب الفقهية انتشاراً في بلاد الإسلام، ثم صار الانتشار يتزايد والأتباع يكثرون حتى تولى أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء القضاء فنال بذلك المذهب الحنبلي حظاً وافراً من الشهرة والأتباع، وقد عمل القاضي أعمالاً جليلة في خدمة المذهب الحنبلي ومنها مصنفاته الكثيرة حيث بلغت

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي / ٦٠٩ .

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ٢ / ٣٤٤ .

سبعة وخمسون مصنفا : في القرآن وعلومه والفقه وأصوله وعلم الكلام والمناظرة ، ثم ظهر شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وتلميذه ابن القيم ، فجدا في نشر المذهب ، وثارا على أهل البدع والخرافة . وألغا المواقف الكثيرة في الفقه وغيره وفق أصول المذهب الحنبلي ، فتزايد أتباعه في هذه الفترة ، ثم انكسر مدة بعد ذلك فير قصيره . حتى ظهر في أرض نجد الداعية الشهير والمصلح الكبير شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب صاحب العقيدة السلفية الصحيحة ، فقام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان اللقاء التاريخي بينه وبين الأمير محمد بن سعود ، فقام بتأييده ومناصرته في نشر دعوته ، وبهذا انبلج صبح المذهب الحنبلي ، وأشرقت شمسهُ ، وتألَّق نوره ، وعم ضياؤه . وأورف ظله وأينعت ثماره ، وكثر أتباعه فانتشر في بلاد نجد ثم عمَّ سائر ربوع الدولة السعودية ، فكان هو المذهب الرسمي للدولة في القضاء والفتوى ولا يعدل عنه إلا إذا وجد مع الغير الدليل الأقوى . وقد عملت الدولة السعودية على طبع كتبه ونشرها ، ولا تزال على ذلك لا تألوا جهدا ولا تدخر وسعا في سبيل نشره والدفاع <sup>عنه</sup> وله أتباع في دول الخليج والهند ومصر وغيرها . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الفكر السامي ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٥ ، تاريخ المذاهب الاسلامية  
لأبي زهرة ٢ / ٣٤٤ ، ابن حنبل لأبي زهرة / ٤١٥ - ٤١٦ .

ثالثاً - بيان موجز بالأصول التي قام عليها المذهب الحنبلي :

إنَّ لكل مذهب من المذاهب الفقهية المتبوعة - ما اندثر منها وما كتب له البقاء - أصولاً وقواعد كلية، يقوم عليها اجتهاد علماءه لدى تصديهم لاستنباط الأحكام الشرعية للوقائع التي لم ينصَّ أو يجمع على حكم فيها من قبل. لا يختلف في ذلك مذهب عن مذهب ولا إمام عن آخر، لكنهم قد يختلفون في طريقة ترتيبها، أو يتنازعون في تفاصيل منها، كالاختجاج بالقراءة الشاذة، وبالحدِيث المرسل، ومحدِيث الآحاد إذا عارض القياس وكان راويه غير فقيه، أو كان فيما تَعَمَّ به البلوى، أو كان راويه قد حدَّث به ثم نسي، أو كان فيما يسقط بالشبهة، والاحتجاج بأنواع من الإجماع كإجماع الأكثر، والسكوتي، وإجماع أهل المدينة، وإجماع أهل الحرمين . . .

والاحتجاج بالقياس المستنبط العلة أو قياس الشبه - أو القياس على أصل ثبت بالقياس على أصل آخر - أو لواحق لها قد يخفى رَدُّ بعضها إليها على بعض المجتهدين، فما من إمام إلا وهو مصرح بحجّة الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وقد يتنازعون في ما يردُّ إلى الكتاب والسنة، كشرع مَنْ قبلنا إذا قُصَّ علينا في شرعنا، ولم يتعرض له شرعنا بقبول أو ردِّ في عمّن المسألة، وما يردُّ إلى السنة كقول الصحابي إذا لم ينتشر ولم يعارض بقول صحابي آخر، وما يردُّ إلى الإجماع، كعمل أهل المدينة، أو الأخذ بأخف ما قيل، وما يردُّ إلى القياس والاجتهاد - كالعمل بالمصالح المرسلة، وسد الذرائع -، ونحو ذلك من وجوه الرأى وضروب الاستدلال.

وقد اختلفت وجهات النظر بين الأصوليين من الحنابلة في ترتيب الأصول التي بنى عليها الإمام أحمد مذهبه، وسار على نهجها في استنباط الأحكام الفقهية، وتبعه عليها تلاميذه وأصحابه من بعده على أربع طرق :

الطريقة الأولى : طريقة القاضي أبي يعلى، وتلميذه أبي الخطاب .

الطريقة الثانية : طريقة ابن قدامة المقدسي صاحب الروضة .

الطريقة الثالثة : طريقة ابن القيم، وتابعه عليها ابن بدران .

الطريقة الرابعة : طريقة المتأخرين، كابن اللحام، وابن النجار .

الطريقة الأولى : طريقة القاضي أبي يعلى وتلميذه أبي الخطاب :

قسّم القاضي أبو يعلى وتلميذه أبو الخطاب الأصول التي بنى عليها  
الإسم أحمد اجتهد به إلى ثلاثة أصول هي :

• أصل ، ومفهوم أصل ، واستصحاب حال .<sup>(١)</sup>

ثم بيّن ما يشمله كل أصل منها بقولهما : " وأما الأصل فهو  
الكتاب والسنة والإجماع " .<sup>(٢)</sup> . وزاد أبو الخطاب : " قول واحد من الصحابة  
في إحدى الروايتين عن أحمد " .<sup>(٣)</sup> . ولم يذكره القاضي ؛ لأن الرواية عن أحمد  
مختلفة فيه حيث قال : " ولم أذكر قول واحد من الصحابة إذا لم يخالفه  
غيره ؛ لأن الرواية عن أحمد رحمه الله مختلفة ، ونحن نذكره مفردا إن شاء الله  
تعالى " .<sup>(٤)</sup> . فاقصر هنا على الأصول التي للإسم أحمد فيها رواية واحدة ،  
وأما ما فيه روايتان فلم يذكره ، لكنّه لم يهمله ، بل وعد أنّه سيذكره في موضع  
آخر ، وقد وقى بما وعد في خاتمة الإجماع <sup>(٥)</sup> " وأما ( معقول ) أصل فهو :  
لحن الخطاب ، وفحوى الخطاب ، ومعنى الخطاب ، ودليل الخطاب " .<sup>(٦)</sup>

<sup>(٧)</sup> فلحن الخطاب وفحوى الخطاب عند القاضي بمعنى : مفهوم الخطاب ،  
وهو ما يعرف بمفهوم الموافقة ، ودليل الخطاب هو مفهوم المخالفة ، وهما منفردان  
عند أبي الخطاب .

-----

(١) العدد ٧١/١ ، التمهيد ٦/١ .

(٢) المصدران أنفسهما ، بصفحاتهما .

(٣) التمهيد ٦/١ .

(٤) العدد ٧١/١ .

(٥) المصدر نفسه ١١٧٨/٤ - ١٢١١ .

(٦) التمهيد ٦/١ هذه عبارة أبي الخطاب وعبارة القاضي : " وأما مفهوم

الأصل فذلك على ثلاثة أضرب : مفهوم الخطاب ودليله ومعناه " .

٠٧٢/١

(٧) انظر العدد ١٥٢/١ - ١٥٣ .

” واستصحاب الحال على ضربين :

أحدهما : استصحاب براءة الذمة من الواجب حتى يدل دليل شرعي عليه، وهذا صحيح بإجماع أهل العلم، وذلك مثل أن يسأل حنبلي عن الوتر فيقول : ليس بواجب، لأن الأصل براءة ذمته حتى يدل الدليل الشرعي على وجوبه .

والثاني : استصحاب حكم الإجماع فهو أن تجتمع الأئمة على حكم،

ثم تتغير صفة المجمع عليه، ويختلف المجمعون فيه، هل يستصحب حال (١) الإجماع بعد الاختلاف حتى ينقل عنه الدليل، أم لا ؟ على خلاف بينهم . فهذه هي أصول المذهب الحنبلي عند القاضي وتلميذه أبي الخطاب .

#### الطريقة الثانية : طريقة ابن قدامة

قسم ابن قدامة أصول المذهب الحنبلي إلى قسمين : قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه ، فالقسم المتفق عليه هو أربعة أضرب، هي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والدليل المبيح على النفي الأصلي (٢) . وهو المعبر عنه باستصحاب الحال .

وقسم مختلف فيه وهو أربعة أضرب : شرع من قبلنا ، وقول الصحابي إذا لم يظهر له مخالف ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة . (٣) وقد قيل الأول والثاني ، وقيل الثالث على تفسير ارتضاه، ورد الرابع ، ولم يجعل القياس أصلاً مستقلاً ، بل اعتبره من النص ، كما فعل القاضي أبو يعلى وتلميذه أبو الخطاب ، حيث جعلاه داخلاً في معقول الأصل .

-----

(١) العدة ٧٢/١ - ٧٣ وانظر التمهيد ٣١/١ .

(٢) الروضة ومعه نزهة الخاطر العاطر ١٧٦/١ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٤٠٠/١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١١ .



الطريقة الثالثة : طريقة ابن القيم في أعلام الموقعين : (١)

قسّم ابن القيم أصول المذهب الحنبلي إلى خمسة أقسام هي :

- أولاً : النصّ ، ويقصد به الكتاب والسنة .
- ثانياً : فتاوى الصحابة مجتمعين ، ويقصد به الإجماع .
- ثالثاً : فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ، ويقصد به قول الصحابي الذي لم يعرف له مخالف .
- رابعاً : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه .
- خامساً : القياس عند عدم الأربعة الأولى .

ويمكن أن تكون أربعة عند ما نردّ الحديث المرسل والضعيف إلى السنة .

فتكون : النصّ ( الكتاب والسنة ) ، وفتاوى الصحابة مجتمعين ( الإجماع ) ، وقول الصحابي إذا لم يوجد له مخالف ، والقياس أ . هـ ملخصاً . وتابعه على هذه الطريقة ابن بدران في المدخل<sup>(٢)</sup> ، فنقل نصه كاملاً في العقد الثالث الذي ذكر فيه أصول مذهب الإمام أحمد في استنباط الفروع وبيان طريقته في ذلك .

الطريقة الرابعة : طريقة المتأخرين كابن النجار وابن اللّحام :

قسّم المتأخرون الأصول التي قام عليها المذهب الحنبلي إلى قسمين :

- القسم الأول : الأدلة المتفق عليها قال ابن اللّحام : " الكتاب ، والسنة ، والإجماع والقياس " كما هي عند ابن النجار إلا أنه ذكر في القياس خلافاً ، وصحّ أنه أصل .<sup>(٤)</sup>

(١) انظر أعلام الموقعين ١/ ٢٩-٣٢ .

(٢) انظر المدخل ١١٣-١٢٢ .

(٣) مختصر ابن اللّحام / ٧٠ .

(٤) انظر شرح الكوكب ٢/ ٥٥ .

القسم الثاني : الأدلة المختلف فيها . قال ابن النجار : " وأما الأدلة التي اشتهر الخلاف فيها فخمسة : الاستصحاب ، وشرع من قبلنا ، والاستقراء ، ومذهب الصحابي والاستحسان " (١) .

وقد مضى الكلام عنها ما عدا الاستقراء ، والاستحسان .

فالاستقراء هو أحد أصناف الاستدلال وهو نوعان :

" النوع الأول : استقراء تام ، وهو : إثبات حكم في جزئي ، لثبوته في كلي . نحو كل جسم متحيز ، فإنما استقرأنا جميع جزئيات الجسم فوجدناها منحصرة في الجماد والنبات والحيوان " (٢) .

" النوع الثاني : الناقص وهو : أي بأن يكون الاستقراء بأكثر الجزئيات لإثبات حكم للكلي المشترك بين جميع الجزئيات ، بشرط ألا تتبين العلة المؤثرة في الحكم ، ويسمى هذا عند الفقهاء إحقاق الفرد بالأعم الأغلب " (٣) .

" كقول المستدل : الوتر يفعل راكبا ، فليس واجبا ، لاستقراء الواجبات الأداة والقضاء من الصلوات الخمس فلم نر شيئا منها يفعل راكبا " (٤) .

و " كل واحد من النوعين حجة أما الأول فبالاتفاق ، وأما الثاني فمختلف فيه " (٥) .

وقال في الاستحسان : (و) الاستحسان (عرفا) أي : في عرف الأصوليين (العدول) ، بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص بتلك المسألة " (٦) .

(١) شرح الكوكب ٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٨/٤ .

(٣) نفسه ٤١٩/٤ .

(٤) نفسه ٤٢٠/٤ .

(٥) نفسه ٤٢٠/٤ .

(٦) نفسه ٤٣١/٤ .

• قال الطوفي : مثاله قول أبي الخطاب في مسألة العينة : وإذا اشترى ما باع بأقلّ ما باع قبل نقد الثمن الأول لم يجز استحسانا، وجاز قياسا، فالحكم في نظائر هذه المسألة من الرويات الجواز، وهو القياس، لكن عدل بها عن نظائرها لطريق الاستحسان، فمُنِعَتْ. وحاصل هذا يرجع إلى تخصيص الدليل بدليل أقوى منه في نظر المجتهد". (١)

وبهذا يتبين أن الأدلة عند الحنابلة قسمان :

القسم الأول : الأصول المتفق عليها، وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، واستصحاب الحال.

والقسم الثاني : المختلف فيها، وسأها بعضهم بالاستدلال، وهو عندهم كل دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس، ويختلف في عددها من عالم لآخر، منها ما هو راجع إلى الكتاب، وهو شرع من قبلنا، ومنها ما هو راجع إلى السنة، وهو قول الصحابي، ومنها ما هو راجع إلى الرأي والمعقول، كالأستحسان والمصالح المرسلة.

---

(١) شرح الكوكب ٤/٤٣٢.

محتويات البحث

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	١٠ - ١
<u>تمهيد</u>	٥٠ - ١١
أولا :	٣٧ - ١٢
١ - نسب الامام أحمد ومولده	١٤
٢ - طلبه للعلم	١٥
٣ - شيوخه	١٦
٤ - تلاميذه	٢١
٥ - مكانته وثناء العلماء عليه	٢٩
٦ - علمه وموهبته	٣٠
٧ - وفاته	٣٦
ثانيا :	٤٤ - ٣٨
ثالثا :	٥٠ - ٤٥
- الطريقة الأولى : طريقة القاضي أبي يعلى	
وتلميذه أبي الخطاب	٤٦
- الطريقة الثانية : طريقة ابن قدامة	٤٧
- الطريقة الثالثة : طريقة ابن القيم	٤٨
- الطريقة الرابعة : طريقة المتأخرين ،	
كابن النجار وابن اللحام	٤٨

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الباب الأول :</u> في التعريف بكل من العقد والشرط ، وبيان ما هو الأصل في الشروط والعقود من حيث الصحة والفساد .	١١٩ - ٥١
<u>الفصل الأول :</u> في التعريف بكل من العقد والشرط	٧٩ - ٥٢
المبحث الأول : في التعريف بالعقد	٥٣
التمهيد : في بيان التعريف بالتصرف	
والالتزام	٥٣
أولا : التصرف	٥٣
ثانيا : الالتزام	٥٤
الفرع الأول : في بيان معنى العقد لغة ،	
وتعريفه اصطلاحا	٥٥
الفرع الثاني : في أركان العقد وشروط هذه الأركان	٥٩
أ - في الأركان	٥٩
ب - في شروط الأركان	٦٠
أولا - شرط الصيغة	٦٠
ثانيا - شروط العاقد	٦١
ثالثا - شروط المعقود عليه	٦٢
الفرع الثالث : في تقسيم العقد باعتبارات مختلفة	٦٦
أولا - انقضاء العقود بحسب المشروعية وعدمها	٦٧
ثانيا - انقضاء العقد من حيث النفاذ والوقف	٦٨
ثالثا - أقسام العقد بحسب اللزوم وعدمه	٦٩
رابعا - تقسيم العقد بحسب القهض وعدمه	٦٩

الصفحة

الموضوع

- خامسا - تقسيم العقود بحسب آثارها والأغراض  
٧٠ التي تقصد منها
- سادسا - تقسيم العقود بحسب قبول التعليق  
٧٤ وعدمه
- البحث الثاني : في التعريف بالشرط  
٧٦
- الفرع الأول : في معنى الشرط لغة وتعريفه اصطلاحا  
٧٦
- الفرع الثاني : في الفرق بين شروط العقد الشرعية  
والشروط في العقد الجعلية  
٧٨
- الفصل الثاني : في بيان ما هو الأصل في العقود والشروط فيها  
من حيث الصحة والفساد  
٨٠ - ١١٩
- تمهيد  
٨١
- البحث الأول : في بيان قول من يرى أن الأصل في  
العقود والشروط فيها الصحة والجواز  
٨٥
- الفرع الأول : في سياق نصوص القائلين أن الأصل في  
العقود والشروط فيها الجواز والصحة  
٨٥
- المطلب الأول : في سياق نصوص الحنفية  
٨٥
- المطلب الثاني : في سياق نصوص المالكية  
٨٨
- المطلب الثالث : في سياق نصوص الشافعية  
٩١
- المطلب الرابع : في سياق نصوص الحنابلة  
٩٥
- الفرع الثاني :: في بيان أدلتهم التي اعتمدوا عليها في  
التصحيح  
٩٨
- المطلب الأول : في أدلتهم من الكتاب  
٩٨

الموضوع

الصفحة

المطلب الثاني : في أدلتهم من السنة ١٠١

المطلب الثالث : في أدلتهم من المعقول ١٠٨

المبحث الثاني : في بيان مذهب القائلين ان الاصل

في العقود والشروط فيها الفساد

والبطلان ١١١

الفرع الاول : في سياق نصوصهم التي نصوا غيبتها

على أن الاصل في العقود والشروط فيها

الفساد والبطلان ١١١

الفرع الثاني : في بيان أدلتهم التي اعتمدوا عليها في

قولهم بالفساد والبطلان ١١٣

خاتمة في بيان الراجح من الاقوال في العقود والشروط فيها ١١٩

الباب الثاني : في تقسيم الشروط الى صحيحة وفاسدة ١٢٠-٢٦٩

التمهيد : في التعريف بالصحة والفساد والبطلان ١٢١

الفصل الاول : في أنواع الشروط الصحيحة ١٢٦-١٩٩

المبحث الاول : في شرط ما هو من مقتضى العقد ١٢٧

المبحث الثاني : في شرط ما هو من مصلحة العقد ١٣٠

الفرع الاول : في الرهن ١٣١

المطلب الاول : في تعريف الرهن ودليل مشروعيته ١٣١

أ - تعريف الرهن لغة واصطلاحاً ١٣١

ب - مشروعيته ١٣٢

المطلب الثاني : في تعيين الرهن ١٣٣

الصفحة

الموضوع

- المطلب الثالث : في حكم اجبار الراهن على تسليم الرهن ١٣٤
- المطلب الرابع : في حكم شرط رهن البيع على ثمنه ١٣٥
- الفرع الثاني : في شرط الضمين والكفيل ١٣٨
- المطلب الأول : في معنى الضمان والكفالة ودليل مشروعيتها ١٣٨
- أولا : الضمان
- أ - تعريفه في اللغة
- ب - تعريفه في الاصطلاح
- ثانيا : الكفالة
- أ - تعريفها في اللغة
- ب - تعريفها في الاصطلاح
- ثالثا : في مشروعيتها ١٣٩
- المطلب الثاني : في تعيين الكفيل ١٤٠
- الفرع الثالث : في شرط الخيار ١٤٢
- المطلب الأول : في تعريفه ، ودليل مشروعيته ، وأقسامه ١٤٢
- أولا : في تعريفه
- أ - تعريفه في اللغة
- ب - تعريفه في الاصطلاح
- ثانيا : دليل مشروعيته
- ثالثا : أقسامه ١٤٣
- المطلب الثاني : في مدة خيار الشرط ١٤٣
- المطلب الثالث : في شرط الخيار لأجنبي عن العقد ١٤٩
- المطلب الرابع : في شرط الخيار في عقد النكاح ١٥٣



الصفحة

الموضوع

- ١٥٧      الفرع الرابع : في شرط الأجل
- المطلب الأول : في معناه ، ودليل مشروعته
- أولا : في معنى الأجل
- أ - الأجل في اللغة
- ب - الأجل في الاصطلاح
- ١٥٧      ثانيا : في دليل مشروعته
- ١٥٨      المطلب الثاني : في الأجل البعيد
- ١٦٠      المطلب الثالث : في الأجل المجهول
- ١٦٣      الفرع الخامس : في شرط وصف مقصود في المعقود عليه
- الحالة الأولى : أن يحصل العاقد على ما شرطه
- من الأوصاف
- الحالة الثانية : أن يتخلف الوصف المقصود ،
- ويتبين أنقص منه
- الحالة الثالثة : إذا شرط وصفا مقصودا ، وتحقق
- أفضل منه
- ١٦٤
- ١٦٨      المبحث الثالث : في شرط نفع مباح معلوم في العقد
- ١٦٨      الفرع الأول : في شرط نفع لأحد العاقدين
- ١٧٦      الفرع الثاني : في شرط النفع المباح لأجنبي عن العقد
- ١٧٧      الفرع الثالث : في شرط عمل العاقد في المعقود عليه
- ١٨٣      الفرع الرابع : في شرط ما تنتفع به المرأة في عقد النكاح
- السؤال الأول : في شرط ما تنتفع به المرأة وليس
- فيه مضرة على غيرها
- ١٨٣

الصفحة

الموضوع

المسألة الثانية : في شرط ما تنتفع فيه المرأة وفيه

١٨٦ مضرة على غيرها

الفرع الخامس : في شرط عمل من أعمال البر في المعقود عليه ١٨٩

المطلب الأول : في شرط عمل من أعمال البر وفيه نفع

للمعقود عليه

المسألة الأولى : في البيع بشرط العتق

المسألة الثانية : في شرط التدبير في المبيع ١٩٢

المطلب الثاني : في شرط عمل من أعمال البر ليس فيه نفع

١٩٣ للمعقود عليه

الفرع السادس : في شرط منفعة للمعقود عليه في العقد ،

١٩٦ وهو خاص ببني آدم

المطلب الأول : في شرط أولوية البائع بالمبيع

المطلب الثاني : في شرط كون الأمانة للتسرى ، وليس

١٩٨ للخدمة

٢٦٩-٢٠٠ الفصل الثاني : في الشروط الفاسد

المبحث الأول : في شرط ما ينافي بمقتضى العقد ٢٠١

المبحث الثاني : في شرط ما لا ينعقد معه العقد ٢٠٦

الفرع الأول : في تعليق العقد ٢٠٦

الفرع الثاني : في العربون ٢١٣

أ - تعريف العربون في اللغة

ب - تعريفه في الاصطلاح

الفرع الثالث : في شرط البراءة من كل عيب في المبيع ٢١٨

الصفحة

الموضوع

- ٢٢٤ الفرع الرابع : في الاستثناء
- المطلب الأول : في استثناء الحمل
- المسألة الأولى : في استثناء الحمل في البيع
- ٢٢٧ المسألة الثانية : في استثناء الحمل في العتق
- ٢٢٩ المطلب الثاني : في استثناء السواقط
- المبحث الثالث : في شرط شيء محرم في العقد
- الفرع الأول : في شرط شيء محرم في عقد البيع
- ٢٣٤ المطلب الأول : في اشتراط عقد في العقد
- ٢٣٩ المطلب الثاني : في شرط شرطين في العقد
- ٢٤٣ الفرع الثاني : في شرط شيء محرم في عقد النكاح
- المطلب الأول : في نكاح الشغار
- أ - معنى الشغار في اللغة
- ب - تعريفه في الاصطلاح
- ٢٤٤ صور نكاح الشغار، وأحكامها
- ٢٥٣ المطلب الثاني : في نكاح المحلل
- أ - المحلل في اللغة
- ب - نكاح المحلل في الاصطلاح
- ٢٥٤ الحالة الأولى : أن يشترط عليه في العقد
- ٢٥٩ الحالة الثانية : في شرط التحليل قبل العقد
- ٢٦٢ الحالة الثالثة : في نية المحلل في النكاح
- ٢٦٣ المطلب الثالث : في نكاح المتعة
- أولا : في تعريف المتعة لغة واصطلاحاً

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
١ - المتعة في اللغة	
ب - نكاح المتعة في الاصطلاح	
ج - في صور نكاح المتعة	٢٦٣
ثانيا : حكمه	
<u>الباب الثالث : في الشروط التي توسع الحنابلة في تصحيحها</u>	٢٦٠-٣٢٠
<u>الفصل الأول : في الشروط التي انفرد الحنابلة بتصحيحها</u>	٢٧١ - ٢٧٩
تمهيد	٢٧٢
أولا : اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام في عقد البيع	٢٧٣
ثانيا : شرط الخيار في عقد النكاح	٢٧٣
ثالثا : شرط العهرين	٢٧٤
رابعا : شرط المنفعة لأحد العاقدين	٢٧٤
خامسا : شرط المنفعة لأجنبي عن العقد	٢٧٥
سادسا : شرط عمل العاقد في المعقود عليه	٢٧٥
سابعا : استثناء السواقطن الحيوان المبيع حضرا وسفرا	٢٧٦
ثامنا : استثناء الحمل	٢٧٦
تاسعا : شرط أولوية البائع بالمبيع	٢٧٦
عاشرا : اشتراط الجارية للتسرى وليست للخدمة	٢٧٧
حادي عشر : شرط التدبير	٢٧٧
ثاني عشر : شرط ما تنتفع به المرأة وليس فيه مضرة على غيرها	٢٧٧
ثالث عشر : شرط ما تنتفع به المرأة وفيه مضرة على غيرها	٢٧٨

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الفصل الثاني : في أسباب الانفراد بالتصحيح	٢٨٠ - ٢٩٨
المبحث الأول : في سعة اطلاع الامام أحمد على السنة	
وشدة تسكه بها	٢٨١
المبحث الثاني : في سعة اطلاع الامام أحمد على فتاوى	
الصحابة رضي الله عنهم ، وشدة تسكه بها	٢٨٦
المبحث الثالث : في اتساع أصول المذهب الحنبلي فسي	
الاستنباط	٢٩١
الفصل الثالث : في مدى صحة قول من يرى أن المذهب الحنبلي	
لم يكتمل في باب العقود والشروط فيها الا بأقوال	
شيخ الاسلام ابن تيمية	٢٩٩ - ٣٠٩
الفصل الرابع : في الشروط الحديثة	٣١٠ - ٣٢٠
المبحث الأول : في الشرط الجزائي في المقاولات	
الهندسية والمعمارية	٣١١
الفرع الأول : في تعريف الشرط الجزائي	
الفرع الثاني : في صورته	
الفرع الثالث : في حكمه	
المبحث الثاني : في الشروط في عقود الاذعان ، وهي ماتسى	
بعقود توفير الخدمة الاجتماعية	٣١٦
الفرع الأول : في تعريف الاذعان لغة واصطلاحاً	٣١٦
أ - الاذعان في اللغة	
ب - وفي الاصطلاح القانوني	
الفرع الثاني : في صورته	٣١٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الفرع الثالث : في بيان هذه الخدمة هل هي عقود أو نظام ؟ ٣١٧	
الفرع الرابع : حكم هذه العقود	٣١٨
خاتمة لأهم نتائج البحث	٣٢١
<u>الفهارس :</u>	٣٢٣ - ٣٧١
فهرس الآيات القرآنية	٣٢٣ - ٣٢٥
فهرس الأحاديث ، والآثار	٣٢٦ - ٣٣٠
فهرس المصادر والمراجع	٣٣١ - ٣٦٠
محتويات البحث	٣٦١ - ٣٧١